الأخبار
al-akhbar

الجمعة 23 كانون الثاني 2026
العدد 5695 السنة العشرون
Vendredi 23 Janvier 2026 no 5695 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

العراق | 10

واشنطن تعيد «داعش» إلى العراق

«المستقبل» أوّل في عكار... وقوى التغيير تنحس 4

أميركا تطلب حواراً رسمياً واتفاقاً ينهي حالة العداء مع اسرائيل

دولة بوليسية في خدمة سلطة الاستسلام 2

غزة لاند «أرض أحلام» المستعمر الجديد

6 - 8

(أ ف ب)

تقرير | 06

القطاع العام يستعيد ثلثي القدرة الشرائية... فقط

تقرير | 06

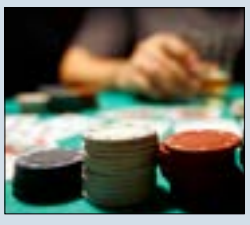

القصر «يقيل» خوري ويعيّن غسطين مديراً للكازينو

الحدث | 07

التجربة الكردية في إيران: الغلبة دائماً للنظام

قضية اليوم

أميركا تطلب لجنة وزارية ثلاثية تُنهي العداء بين لبنان وإسرائيل

إبراهيم الأمين

فيما تتصاعد الضغوط الإسرائيلية على لبنان، يبدو أن الجانب الأميركي يتّجه ليكون أكثر انحيازاً من أي وقتٍ مضى إلى مطالب العدو. بالنسبة إلى فريق المقاومة، لا جديد في هذا المسار. إذ إن الولايات المتحدة لم تقف يوماً في وجه ما تريده إسرائيل، كما إن تجربة العام الماضي، وطريقة التعاطي مع تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، أكدتا بوضوح أن واشنطن تقف خلف إسرائيل في كل تفصيل. أما الحديث عن تلميحات أو ملاحظات قيلت هنا أو هناك، فلا يغيّر شيئاً في جوهر الواقع القائم.

في المقابل، هناك في لبنان فريق يزداد التصاقاً بالجانب الأميركي، ويعيش حالة ذعر مبنية على قناعة مفادها أن من يواجه دونالد ترامب محكوم عليه بالاختفاء عن وجه الأرض. وثمة نزعة استسلامية تعطي طابعاً من القدر المحتوم على كل من يخالف إرادة ساكن البيت الأبيض.

عندما جاء توم براك إلى لبنان بصفته مبعوثاً، راهن كثيرون على أن أصوله اللبنانية قد تفتح نافذة على فهم أميركي مختلف. وذهب البعض إلى المقارنة بين خطابه وما اعتاده السياسيون في لبنان من مواقف كانت سفارة عوكر تتولّى التعبير عنها في معظم الأحيان. ولاحقاً، أظهر براك امتعاضه من طريقة عمل فريق السفارة، معتبراً أن التفويض الممنوح له يتجاوز الإطار الدبلوماسي التقليدي، وهو ما ينسحب عموماً على معظم مساعدي ترامب القادمين من خارج الإدارة. غير أنّ براك نفسه سرعان ما وجد في الإطار نفسه. فبات ينتقد إسرائيل في جلساتٍ ضيّقة، لكنه حين يُحشر في النقاش، يعود ليكرّر اللازمة المعروفة منذ زمن طويل: نحن غير قادرين على الضغط على إسرائيل، وبعد 7 أكتوبر، لا أحد في واشنطن يناقش إسرائيل في أمنها.

الدمار في قنارية (علي حشيشو)

وعلى اللبنانيين أن يفهموا ذلك ويسيروا معنا في مشروع الاتفاق مع إسرائيل!

براك نفسه، الذي عانى مع الإسرائيليين في سوريا، كان يفترض أن مورغان أورتاغوس تقوم بمهمات لا تدخل ضمن اختصاصها. وقد تعمّد، أمام مسؤولين لبنانيين، الإشارة إليها

> **من أورتاغوس وبرّاك إلى عيسى... أميركا تتشدد في تبني مطالب إسرائيل وتسحب يدها من الميكانيزم واتفاقية الهدنة**

بوصفها «المساعد التقني» في فريق المبعوثين الأميركيين، ثم جزم لاحقاً بأنها مكلفة بالتنسيق الميداني مع لجنة «الميكانيزم»، وأنها، كما تحضر لعقد جلسات نقاش مع قيادة الجيش في لبنان، تقوم بالأمر نفسه في كيان العدو، علماً أنها كانت تزور قاعدة قيادة المنطقة الشمالية في صفد، حيث بات الضباط الأميركيون يحضرون إلى جانب ضباط جيش الاحتلال.

ومع مرور الوقت، لفت براك انتباه المسؤولين في لبنان إلى أنّ الرئيس دونالد ترامب قرّر تفويض السفير ميشال عيسى بصلاحيات واسعة. ورغم أن براك وأورتاغوس يتحدّثان عن عيسى بنبرة لا تخلو من الاستخفاف، راهن الأخير مسؤولين لبنانيين بأنّهم لن يسمعوا كثيراً بعد الآن لا ببراك ولا بأورتاغوس.

ومرّة جديدة، تعامل كثيرون في بيروت على أنّ تولّي ميشال عيسى الملف اللبناني، مع قناة اتصال خاصة تربطه مباشرة بترامب، قد يشكّل عاملاً مساعداً، انطلاقاً من كونه «أكثر لبنانية» من براك، ولا يزال يحتفظ بذاكرة حيّة عن لبنان وأحواله. ورغم دخوله سريعاً في لعبة «الغدوات والعشوات» التي يتقنها اللبنانيون، فإنّه لم يُظهر أي تمايزٍ يُذكر عن سائر الديبلوماسيين الأميركيين. بل على العكس، بدا مع مرور الوقت معنياً بإثبات جدارته أمام إدارته، فراح يناقش المسؤولين في لبنان بنبرةٍ تنطوي على قدرٍ من الفوقية، وبأسلوب أقرب إلى منطق «أنا أعرفكم جيداً، فلا تناوروا».

وفي الوقت نفسه، تبنّى المطالب الإسرائيلية على نحو أدّى إلى خلق مناخ متوتّر بينه وبين قيادة الجيش، وصل في لقاءين على الأقل إلى ارتفاع في حدّة النقاش. وصحيح أن ارتفاع الصوت لا يعني الصراخ، إلا أنه يعكس قناعة لدى الرجل بأن على قائد الجيش أن يستمع إليه وأن يلتزم بما يطلبه منه.

ولا يقتصر التبنّي الأميركي لوجهة النظر الإسرائيلية على مسألة نزع سلاح حزب الله في كامل الأراضي اللبنانية فحسب، بل يمتدّ ليشمل الترتيبات الأمنية، سواء لناحية العمل على إخراج قوات الأمم المتحدة في أسرع وقت من قاعات الاجتماعات، بما يدفع عملياً إلى أنها التعامل مع «الميكانيزم» على أنها لجنة غير فاعلة، من أجل الانتقال مباشرة إلى إطار مختلف. وفي هذه النقطة تحديداً، يتّضح أن الأميركيين يحملون تصوّراً يقود عملياً إلى ما يأتي:

أولاً: لا ضرورة لوجود آلية عسكرية موسّعة لتنسيق الشؤون الميدانية، إذ يمكن للجانب العسكري الأميركي أن يتولّى بنفسه مهمة التنسيق المباشر بين العسكريين في إسرائيل ولبنان لمعالجة ما يعتبرونه «مشكلة». وفي هذا الإطار، فإن القوات الدولية ليست في موقع يمكّنها من أداء أي دور فاعل أو خاص، ما يجعل وجودها غير ضروري.

ثانياً: المفاوضات الفعلية التي يمكن أن تقود إلى تسوية كبرى هي، بطبيعتها، مفاوضات سياسية، ويُفترض أن تتولاها جهات تمثّل الحكومتين. ومن هذا المنطلق، وبما أن لبنان الرسمي كسر حاجز المشاركة المدنية في الحوار المباشر مع إسرائيل حين اختار السفير سيمون كرم لترؤس وفده إلى لجنة «الميكانيزم»، فإن الوقت قد حان ليتقدّم لبنان خطوة إضافية إلى الأمام، بتكليف الحكومة وزيراً للمشاركة في لجنة تفاوض ثلاثية، تضمّه إلى وزير يمثّل حكومة الاحتلال، على أن تكون الرعاية أميركية. وهذه المفاوضات لا يفترض أن تُعقد في الناقورة، باعتبار أنها ليست مهمة تقنية، بل سياسية بامتياز، ما يستدعي اختيار مكان آخر. وهنا، يتحدّث الأميركيون عن «التجربة السورية» كنموذج.

وفقاً لهذه التصوّرات، فهم المسؤولون في لبنان أن برنامج الإطاحة بلجنة «الميكانيزم» يسير بوتيرة متسارعة. والخطير في الأمر ليس الدفع نحو مفاوضات سياسية تستهدف اتفاقاً شاملاً مع العدو، بل في محاولة فرض قبول لبناني بالأمر الواقع الجديد لجهة التعامل مع القرار 1701 وكأنه بات من الماضي، ومع اتفاقية الهدنة الموقّعة عام 1949 كأن الزمن تجاوزها، فيما تفرض الوقائع الراهنة منطقاً مختلفاً، إلى حدّ أن اتفاقية 17 أيار نفسها لم تعد هدفاً. ولتخفيف وطأة هذا المسار على جماعتهم في لبنان، يعمد الأميركيون إلى تسويق مقاربة مرحلية مفادها: حسناً، فلنبدأ أولاً باتفاقٍ أمني ذي إطارٍ سياسي، ولنؤجّل البحث في الأفكار الأخرى المتعلّقة بالسلام والتطبيع والتعاون إلى مراحل لاحقة.

عملياً، وحتى لا يبقى مسلسل «الضحك على الذقون» شغّالاً كما يحلو لأركان الدولة عندنا أن يفعلوا، فإن المطلوب أميركياً من لبنان اليوم لا يقلّ عن إعلانٍ رسميّ بأن إسرائيل لم تعد عدواً. وبناءً على ذلك، يُفترض بلبنان الالتزام بتأمين متطلبات الأمن على الحدود الجنوبية وفي كامل أراضيه، بما يقود تلقائياً إلى اعتبار المقاومة فعلاً غير مشروع، وغير منصوص عليه في القوانين أو في الدستور، وصولاً إلى توصيف المقاومة على أنها «منظمة خارجة عن القانون»، بما يجعل من السهل تجريم كل ما يتصل بها، فكراً ومؤسساتٍ وأفراداً.

وبحسب الفهم الأميركي، فإن موافقة لبنان الرسمي على هذا المسار تُعدّ مفتاح المرحلة الثانية من عملية نزع السلاح. أي إن الحكومة اللبنانية، حين تعلن انتهاء حالة العداء مع إسرائيل، لن تكتفي بحذف كلمة «العدو» من نصوصها وخطابها، بل ستسعى عملياً إلى نزع روح كل من يفكّر بالعداء لإسرائيل، قولاً أو فعلاً أو بأي شكل آخر.

مشكلة أهل الحكم عندنا لا تكمن في سوء فهمهم لهذه المسألة، بل في قناعة بعضهم بأنها «خيار واقعي وعقلاني» ينبغي السير به، وهؤلاء لا يلتزمون فقط بما تريده الوصاية التي أوصلتهم إلى مواقعهم، بل يراهنون أيضاً على متغيّرات أكبر في الإقليم والعالم، تجعل مقاومة الإرادة الأميركية ضرباً من الخيال.

غير أن هؤلاء، على ما يبدو، لا يتعلّمون من دروس التاريخ، ولا يدركون أن مثل هذه الخيارات لا تُنفَّذ إلا عبر حروب أهلية ودمار واسع يصيب الناس والمؤسسات. وهي خيارات أقرب إلى عملية انتحارية، لا تودي بأصحابها وحدهم، بل تُلحق الخراب بكل أبناء البلد.

لا للدولة البوليسية

يبدو أن التماهي بين السلطة الحاكمة والسياسات الأميركية تجاوز حدود السير بالمطالب التي تطابق ما يريده العدو، إذ تُظهر السلطات، بفروعها السياسية والحكومية والقضائية والأمنية، مزيداً من التماهي مع هذا المسار، لا من موقع العجز فحسب، بل من موقع التبنّي والتغطية.

ما يجري بالغ الخطورة، ولا سيما بعدما أطلّ الهجوم السياسي على المقاومة وأهلها عبر الخطاب الرسمي، سواء من خلال المواقف التي أطلقها رئيس الجمهورية جوزيف عون في مقابلته التلفزيونية الأخيرة وخطابه أمام السلك الدبلوماسي قبل يومين، أو عبر صمت رئيس الحكومة نواف سلام حيال سلوكيات وزراء ووزارات أساسية، كوزارة الخارجية وإدارتها السياسية، ووزارة العدل والنيابات العامة، إضافة إلى الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية. يضاف إلى ذلك تصريحاته من دافوس عن الاستعداد للذهاب أبعد، وهي مواقف تفرض تساؤلاً مباشراً حول صمت رئيس مجلس النواب نبيه بري إزاء هذه السلوكيات، خصوصاً في ظل تكرار عون وسلام، أمام اللبنانيين والأجانب على حدّ سواء، أن بري، بما يمثّله سياسياً واجتماعياً، لا يعارض ما يقومان به. بل إن الرئيس عون ذهب إلى حدّ القول إن بري اتصل به مهنّئاً على مقابلته التلفزيونية.

وإذا كانت المعركة حول حماية المقاومة وسلاحها لها أطرها ومساراتها المتعدّدة، فإن ما يوجب رفع الصوت اليوم هو تكشير أركان الدولة عن أنيابهم كجهة مستعدّة لممارسة القمع الداخلي، سياسياً وأمنياً وقضائياً، عبر إضفاء قدسية على مواقع رسمية وسياسية وجعلها مُنزّهة عن الخطأ والمُساءلة والنقد. وهو مسار بدأ يُترجم عملياً بحملة بوليسية تهدف إلى إسكات الأصوات المعترضة على سياسات الدولة وقواها الرسمية والحزبية.

فقد تلقى الزميل حسن عليق، أمس، اتصالاً من المباحث المركزية يطلب منه المثول أمامها لمساءلته بشأن فيديو نشره على منصة «المحطة» ووجّه فيه انتقادات لرئيس الجمهورية. وكتب عليق أنه تلقى «بلاغاً بأن المدعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار قرّر استدعائي للتحقيق أمام المباحث المركزية ظهر الجمعة (اليوم)، والسبب هو الفيديو الذي نشرته عن رئيس الجمهورية».

وأضاف أن «النائب العام التمييزي ارتضى أن يكون أداة بيد رامي نعيم (الذي بشّر بالاستدعاءات قبل حصولها) وسواه، سعياً لتبييض صفحته أمام رئيس الجمهورية». وأبلغ عليق المباحث الجنائية بأنه لن يمثل إلا أمام محكمة المطبوعات.

كذلك تلقى الصحافي علي برو دعوة من المباحث نفسها للمثول أمامها الاثنين على خلفية فيديو اعتبرت السلطات أنه يحتوي على إساءة لرئيس الجمهورية.

وفي السياق، انطلقت أمس موجة من التصريحات الصادرة عن جهات وشخصيات مغمورة تطالب بـ«الضرب بقوة» ضد كل من يمسّ موقع رئاسة الجمهورية، في لغة تعكس رغبة القصر الجمهوري أكثر مما تعبّر عن تلك الجهات نفسها. كما استُنفرت جوقة إعلامية لشن حملة ضد منتقدي الرئيس عون، بذريعة أنهم يمسّون بالمنصب لا بالشخص، في تكرار لسيناريو سبق وأن شهدناه. اللافت أن هذه الأصوات نفسها كانت على مدى سنوات تتقدّم بحملات غير مسبوقة ضد الرئيس ميشال عون، من دون أن يبادر الأخير إلى مقاضاة منتقديه أو ملاحقتهم قضائياً أو بوليسياً كما يحدث اليوم.

ويُذكر أن وزير العدل عادل نصار كان قد أبلغ ممثلي وسائل الإعلام، في اجتماع عُقد قبل أشهر بحضور وزير الإعلام بول مرقص، أن القضاء لن يقوم بملاحقة أو توقيف أي صحافي بسبب رأيه أو موقفه، مع تمني الاستجابة لطلب المثول أمام النائب العام التمييزي الذي غالباً ما يحفظ الملف. وقد أجاب بعض الحاضرين آنذاك بأنه لا يمكن إجبار الصحافيين على ذلك، وأن محكمة المطبوعات هي الجهة المخوّلة بهذه الأمور، ولا داعي لمنح أي سلطة قضائية أخرى الحق في التدخل في ما يندرج ضمن حرية التعبير، أو في النظر في دعاوى قدح وذم.

في لبنان اليوم، من لا يحلم بالعودة إلى زمن ما قبل اتفاق الطائف فحسب، بل إلى زمن الصلاحيات المفتوحة لسلطة قادرة على إصدار أوامر الاعتقال والاستدعاء والسجن والتوقيف، وكل ذلك تحت ذريعة «الطعن في الذات الرئاسية»، بمعزل عن طبيعة هذه الرئاسة أو تلك.

وإذا كان الانقسام في لبنان يطاول كل شيء، فهذا لا يُعفينا من القول، إن الذين ينادون بالحريات ومواجهة القمع لا يحقّ لهم بأيّ شكل من الأشكال ملاحقة صحافيين أو مواطنين أو حتى سياسيين لمجرد انتقادهم لهذا الرئيس أو ذاك المسؤول أو تلك المؤسسة.

لا قدسية لأحد سوى الناس، ولا مجال للصمت أمام انتهاكات هؤلاء!

(الأخبار)

سلطة الاستسلام أداة في الحرب على المقاومة

أمال خليل

في الوقت الذي كان فيه أهالي بلدات أنصار والخرايب وقنارية وجرجوع والكفور يتفقّدون الدمار والخراب الذي لحق بأرزاقهم وممتلكاتهم جرّاء الغارات العنيفة التي استهدفت مناطقهم قبل يومين، اختارت الدولة اللبنانية أن ترفع مستوى خضوعها واستسلامها، معلنة عبر رئيس الحكومة نواف سلام، من دافوس، أن «لبنان لا يمانع توسيع مشاركة المدنيين في لجنة الميكانيزم»، فيما أكّد في مقابلة مع «بلومبرغ»: «إننا ماضون في شمال نهر الليطاني، وقد قرّرنا حصر السلاح. إنها لحظة تاريخية، ورغم الظروف الصعبة جداً، تمكنّا من استعادة سيادة الدولة على جنوب لبنان».

وما قاله رئيس الحكومة لا يعكس قصوراً في فهم المشروع الإسرائيلي أو عجزاً عن مواجهته، بل يشير إلى تجاهل متعمّد للهجمية الإسرائيلية وتمامٍ كامل معها وتبرير لها. ومرة أخرى، يؤكّد سلام أن سلطة ما بعد الحرب التي أنتجتها الآلة العسكرية الإسرائيلية، متواطئة وحاضرة دائماً لأداء مهمة واحدة مطلوبة منها: القضاء على المقاومة، وإلا كيف يُعقل، بعد يوم واحد فقط من التصعيد الإسرائيلي الهمجي الذي استهدف قرى ومنازل، أن يخرج سلام ليعلن استعداد لبنان لتعيين مدنيين في لجنة قرّرت تل أبيب وواشنطن تعطيلها أساساً؟

الإمعان في معاداة فئة واسعة من اللبنانيين، الذي يمارسه سلام ورئيس الجمهورية جوزيف عون، ورفع سقف التحدّي في وجه المقاومة، ودفع البلاد نحو مزيد من التوتر السياسي، كلها تتزامن مع عودة التهديدات الأميركية للبنان، مع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب رداً على سؤال حول لبنان، خلال مراسم توقيع ميثاق مجلس السلام في دافوس، أن الولايات المتحدة «ستقوم بشيء حيال حزب الله»، من دون الخوض في أيّ تفاصيل إضافية.

كل هذه الوقائع تُنذر بارتفاع منسوب التهديد الذي يواجهه لبنان على المستويين السياسي والعسكري، في ظل استمرار الرسائل الدولية التي توحي وكأنّ لا خيار مطروحاً إلا تسليم سلاح حزب الله، أو مواجهة حرب واسعة وشاملة. ويتزامن ذلك مع معلومات تفيد بأن واشنطن تسعى إلى التوصّل إلى اتفاق أمني مع لبنان، لا إلى اتفاق هدنة، وهو ما سيُبلَّغ به قائد الجيش العماد رودولف هيكل خلال زيارته المرتقبة إلى واشنطن، التي ستشمل البنتاغون ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية. كما سيُشدّد المسؤولون الأميركيون أمامه على ضرورة تسريع عملية حصر السلاح، وفق ما نقل مقرّبون من السفارة الأميركية في بيروت.

إلى ذلك، نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية أمس أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية رفعت خلال الأيام الأخيرة مستوى الجهوزية تحسّباً لاحتمال اتخاذ ترامب قراراً بشن ضربة عسكرية ضد إيران، رغم عدم وجود مؤشرات علنية من واشنطن تشير إلى ذلك. وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي نشر منذ بداية الحرب منظومات الدفاع الجوي إلى أقصى حدّ ممكن، وتمّ رفع مستوى جهوزيتها مجدّداً خلال الأيام الأخيرة، في ظل تهديدات مُحتملة من اليمن ولبنان. كما لفتت إلى أن الجيش يستعدّ لاحتمال ممارسة إيران ضغوطاً على إسرائيل عبر الجبهة اللبنانية، من خلال حزب الله، رغم أنه لم تُسجَّل أي مؤشّرات تدل على نية الدخول في مواجهة واسعة.

(الأخبار)

«الميكانيزم» في «إجازة»

أمال خليل

عاصفة الرياح القوية التي ضربت الجنوب أمس غطّت على هدير الطائرات والمسيّرات الإسرائيلية، لكنها لم تُخفِ حجم الدمار الذي خلّفه العدوان الذي استهدف، أول أمس، بلدات قنارية والخرايب (قضاء صيدا) وجرجوع والكفور وأنصار (قضاء النبطية).

وسُجّلت أعنف الغارات في قنارية حيث دُمّرت، بحسب رئيس بلديتها زين خليفة، ثلاثة مبانٍ تضم 26 وحدة سكنية، كما طاولت الأضرار عشرات المنازل والمحالّ.

وفي أنصار، أدّت الغارة التي استهدفت مبنى سكنياً إلى تدمير محطة الطاقة الشمسية التي تزوّد البلدة بالكهرباء. وحضرت فرق مجلس الجنوب لإحصاء الأضرار، فيما غابت فرق الهندسة في الجيش اللبناني.

وللمرة الأولى، لم تتحرّك «الميكانيزم» عقب تهديدات العدو الإسرائيلي بقصف مبانٍ في البلدات الخمس. ففي معظم الأحيان، كانت إسرائيل تُبلِغ لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار بـ«اشتباهها» بوجود بنى عسكرية أو أسلحة في موقع محدّد، فتطلب اللجنة بدورها من الجيش اللبناني الكشف على الموقع قبل استهدافه أحياناً. وفي حالات أخرى، كان الجيش يطلب من اللجنة الكشف على الموقع المُهدَّد قبل استهدافه. غير أن دور «الميكانيزم» والجيش سقط تماماً أمام مشهد غارات البلدات الخمس؛ إذ لم يتحرّك الجيش، رغم مطالبات رؤساء البلديات والمواطنين بالكشف على منازلهم للتأكّد من خلوّها من الأسلحة. وبعد تنفيذ الغارات، لم تقم فرق الهندسة بالكشف على المواقع المُستهدفة، كما جرت العادة، سواء بشكل منفرد شمال الليطاني أو بالتعاون مع «اليونيفل» جنوبه. ويعود ذلك، بحسب مصادر متابعة، إلى أن «لا ميكانيزم لتكليفها التواصل مع إسرائيل».

فقد غادر رئيس اللجنة جوزيف كليرفيلد إلى الولايات المتحدة عقب الاجتماع الأخير في السابع من كانون الثاني الجاري، فيما تضغط واشنطن وتل أبيب لتعليق عمل اللجنة بصيغتها الحالية، إلى حين إعادة تشكيلها وفق هيكلية مدنية ترتكز على التفاوض المباشر بين إسرائيل ولبنان، «بعدما ضاقتا ذرعاً بالجيش اللبناني الذي يرفض تنفيذ إملاءاتها، وهو ما ظهر في الاجتماع الأخير للجنة حين طالب ضباط الجيش بعودة الأهالي وإعادة الإعمار إلى المنطقة الحدودية وانسحاب الاحتلال ووقف الاعتداءات ليستكمل انتشاره»، وهو ما يدفع، بحسب المصادر إلى الانتقال إلى الخطة «ب» بـ«تحويل الميكانيزم من عسكرية إلى مدنية، أو إبقاء اليونيفل مع تعديل ولايتها ومهمتها».

> **أكثر من نصف المراكز الوظيفية في الوزارة شاغرة، أو يشغلها متعاقدون**

سلام مع وزير الخارجية السعودي في دافوس (رئاسة الحكومة)

تقرير

«المستقبل» أول في عكار... و«قوى التغيير» تنحَسر

نجلة حمود

أكّد استطلاع رأي جديد أن تيار المستقبل، ورغم غيابه الرسمي عن المشهد الانتخابي منذ استحقاقين انتخابيين، لا يزال في موقع متقدم في المعادلة السياسية والتمثيلية، لدائرة الشمال الأولى - عكار.

فالاستطلاع الذي أعدّه المتخصص في مجال الانتخابات، كمال فغالي، في كانون الثاني 2026، وشمل عينة من 3095 شخصاً، أظهر أن «المستقبل» لا يزال التيار السياسي الأقرب إلى 17,8% من الناخبين، بفارق شاسع عن القوى الأخرى، وفي مقدّمها «القوى الجديدة» مع 9,6%، ومن ثم التيار الوطني الحر مع 7,5%.

غير أن اللافت أن 60,9% من مناصري «المستقبل» لم يسمّوا مرشحاً، مكتفين بالإشارة إلى التيار كخيار سياسي، ما يعكس عطشاً جماهيرياً لقيادة مفقودة، وحنيناً إلى «الحريرية السياسية» الفكرة، لا التنظيم السياسي.

عدا ذلك، أظهر الاستطلاع وجود قاعدة صامتة لم تحدد خياراتها، تقدّر بحوالى 26،500 صوت تفضيلي، ما يعني أن مشاركة «المستقبل» في الانتخابات ستُعيد خلط الأوراق.

الوجوه الشابة تتقدم

إلى ذلك، أظهرت الدراسة تراجع الأسماء التقليدية، في مقابل صعود لافتٍ لوجوه شابة جديدة في الشارع السني، وأبرزها سرحان بركات وأحمد حدارة.

وبيّن الاستطلاع أن بركات سيكون منافساً جدياً في الاستحقاق المقبل، مستفيداً من حضوره المناطقي في القيطع والجومة، إضافة إلى شبكة الخدمات التي يديرها عبر مؤسسة «سرحان بركات الخيرية»، وتعزّز نفوذه في البلدات العكارية.

في المقابل، أظهر الاستطلاع أن غالبية النواب السنّة الحاليين يشهدون تراجعاً ملحوظاً في حضورهم الشعبي، باستثناء النائب وليد البعريني الذي احتفظ بموقع متقدم.

أما النائب محمد سليمان، الذي كان في موقع متقدّم في انتخابات 2022، فتراجع إلى حوالى 3,5%، بعد تصدّره لائحة «المستقبل» سابقاً. كما سجّل النائب محمد يحيى، الذي نال ثاني أعلى عدد من الأصوات التفضيلية في الدورة الماضية، حضوراً باهتاً للغاية.

وعليه، ستشهد خريطة النواب السنّة في عكار تغييراً، لصالح وجوه جديدة، ومرشحين يدورون في فلك «المستقبل»، في حال لم يخضِ التيار الاستحقاق بشكل رسمي.

> «الوطني الحر» الأكثر تمثيلاً مسيحياً مع 7,5% في مقابل 3,9% لـ«القوات اللبنانية»

«العونيون» الأقوى مسيحياً

بعد النتائج اللافتة التي حققتها في أول استحقاق انتخابي بعد انتفاضة 2019، بيّن الاستطلاع أن «قوى التغيير» تراجع حضورها بنسبة تفوق 50%. ففي حين شكّلت هذه القوى خياراً بديلاً للطبقة التقليدية سابقاً، رفض 29,2 % من المستطلعين تسمية أي مرشح و14% أجابوا «لا أحد» أو «ورقة بيضاء». هذا التراجع لا يرتبط فقط بفقدان الثقة، بل يعكس غياب البنية التنظيمية، وفشل تلك القوى في الحفاظ على خطاب موحّد أو تقديم بدائل جدية.

مسيحياً، يتصدر التيار الوطني الحر القوى المسيحية الأخرى، ولا سيما حزب «القوات اللبنانية» الذي لم تتجاوز نسبته 3,9%.

ويعتبر النائب أسعد درغام الأكثر تمثيلاً بين المرشحين المسيحيين، وضمناً داخل التيار، مع حصوله على 44,7% من أصوات مناصري «الوطني الحر»، مقارنةً بـ 34,7% لجيمي جبور و20,7% لفادي بربر.

أما «القوات»، فتعيش حال «انكماش» بعد إخفاقها في استحقاق 2022، إذ لم تنجح في تقديم مرشح بديل جدي. ويعكس عدم تسمية نسبة كبيرة من مناصريها لأي مرشح، رغم إعلان الحزب عزمه على خوض الاستحقاق المقبل، الأزمة التي تعاني منها معراب في دوائر الأطراف، خارج جبل لبنان.

يشار إلى إظهار الدراسة أن المقاعد المسيحية تُحسم غالباً بالصوت السني، ما يعني أن فوز المرشح المسيحي ترجحه قدرته على نسج تحالفات مع القوى والشخصيات السنية.

تأييد لـ«العهد والجيش»... بلا تمثيل

من بين الظواهر الجديدة، بروز فئة جديدة مؤيدة للعهد أو لقائد الجيش، بلغت نسبتها 10,3%، غير أنه لا وجود لحركة سياسية على الأرض، تعمل على تحويل هذا التأييد إلى أصوات لصالح مرشحين مدعومين من بعبدا أو اليرزة. وهؤلاء شريحة عابرة للطوائف لا تُقارب السياسة من بوابة الأحزاب، وإنما من زاوية الدولة والرمزية المؤسساتية. ورغم ثقل هذه الكتلة (تقدّر بنحو 17،000 صوت)، فهي تبقى مبعثرة، ومستقبلها قد يكون مرهوناً بظهور مرشح وسطي، بتحالفات من خارج الثنائية الطائفية التقليدية.

(مروان بو حيدر)

انقسام طائفي على التطبيع... وسوريا

أظهر الاستطلاع أن 55% من العكاريين يرفضون التطبيع مع إسرائيل، في مقابل تأييد 19,2%، وتصويت 25,8% بـ«لا موقف». وفي التفصيل الطائفي، صوّت ضد التطبيع 78,4% من الشيعة و59% من السنة و40,3% من الأرثوذكس و33,7% من الموارنة. تبيّن هذه الأرقام تمايزاً واضحاً بين الطوائف في النظرة إلى الصراع مع العدو الإسرائيلي. وقد تشكل نواة فرز سياسي جديد، في حال ترجمتها إلى مواقف انتخابية واضحة.

بالنسبة إلى سوريا الجديدة، بعد سقوط النظام السابق، والخوف من تطورات أمنية قد تحصل عند الحدود بين البلدين، أعرب 39% عن قلقهم في مقابل 49,9% غير قلقين. وكان العلويون الأكثر قلقاً بين الطوائف مع 62%، ومن ثم الأرثوذكس (54,8%) والموارنة (50,8%). أما الأقل قلقاً، فكانوا الشيعة (32,4%) ومن ثمّ السنة (34,4%).

هذا الانقسام على أساس طائفي أيضاً، يعكس إلى جانب الخوف الأمني، اختلافاً في النظرة على سوريا الجديدة، بين طوائف تراها حليفاً وسنداً، وأخرى تخشاها وتنظر إليها كخطر محتمل.

التيار السياسي الأقرب للمستفتي	العدد	%
تيار المستقبل	551	17,8
التيار الوطني الحر	140	4,5
القوات اللبنانية	90	2,9
العهد (خط رئيس الجمهورية)	60	1,9
قوى المجتمع المدني	33	1,1
تيار المردة	17	0,5
الحزب القومي	15	0,5
المقاومة وحزب الله	13	0,4
الحزب الشيوعي	10	0,3
غيره	45	1,5
لا احد	1 869	60,4
لا جواب	252	8,1
اجمالي	3 095	100,0

صحة خيارات الناخب في العام 2022	العدد	%
كلا	915	45,3
نعم	785	38,9
لا أعلم	318	15,8
اجمالي	2 018	100,0

تقرير

ترشيق الإدارات العامة: موظفو «الصحة» من 2349 إلى 615

راجانا حمية

أقرّت الحكومة في تشرين الثاني الماضي إلغاء 27 وظيفة من ملاك الإدارة العامة، أي نحو 2600 مركز وظيفي من الفئتين الرابعة والخامسة. ويُفترض أن تتبع هذا القرار خطوة أخرى تتمثّل في تعديل مسمّيات 29 وظيفة إضافية تضمّ نحو 3162 مركزاً وظيفياً.

عملياً، بات هذا المسار واقعاً مع إطلاق ورشة ترشيق الإدارات وإعادة هيكلة عدد من المؤسسات العامة، بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية. وقد رأت رئيسة المجلس، نسرين مشموشي، في هذا التوجّه مساراً لا بدّ منه، مع انعدام الحاجة إلى بعض الوظائف ضمن الملاكات. غير أنّ ما يثير الريبة والقلق هو أن يتحوّل هذا النهج، المستند إلى «وصفة» البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مدخلاً لتحجيم القطاع العام وتلزيم مهماته تدريجياً لمنظمات رديفة، كما يحدث اليوم في معظم الإدارات.

بغضّ النظر عن الهدف المعلن، فإنّ ورشة واسعة انطلقت لإلغاء مسمّيات وظيفية، تؤكّد مشموشي أنّها «لن تكون إلغاءات اعتباطية». ومن بين هذه الورش، تلك التي أطلقتها وزارة الصحة وفق مسارين: الأوّل التخفّف من الوظائف التي انتفت الحاجة الفعلية إليها، والثاني ضخّ دم جديد في الملاك الوظيفي.

الترشيق بدأ فعلياً مع موافقة مجلس الوزراء، في تشرين الثاني الماضي، على مشروع مجلس الخدمة المدنية بإلغاء 27 وظيفة لم يعد هناك مبرّر لها. وقد طال هذا الإجراء وزارة الصحة من خلال إلغاء كل ما هو مرتبط بوظيفة مستكتب (أول وثانٍ) ومأمور هاتف وحارس وبوّاب. وإلى ذلك، أعدّت الوزارة دراسة حدّدت فيها مسمّيات وظيفية أخرى لم تعد موجودة إلا في السجلات، ومن بينها، مثلاً: معاون ميكانيكي، أخصائي سينما، أخصائي مُرمِز، رسّام، مساعد سائق سيارة، لاقط حشرات، مشغّل سينما، مراقب أخذ دم، مساعد طاهٍ، ومساعد صيدلي. كما شمل الإجراء شطب العاملين في المستوصفات الحكومية، التي باتت إمّا تعمل تحت مظلّة منظمات أو هيئات أهلية أو غيرها، ولم يعد يربطها بالوزارة أي فعل وظيفي مباشر، وكذلك موظفي المستشفيات الحكومية التي تحوّلت إلى مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً، ولم يعد ثمة مبرّر للإبقاء عليهم ضمن ملاك الوزارة.

وبناءً عليه، يُفترض شطب 886 موظفاً من العاملين في المستشفيات الحكومية، و848 موظفاً موزّعين بين مستوصفات ووظائف انتهت صلاحيتها، ما يعني بقاء 615 موظفاً في ملاك الوزارة، في حين أنّ العدد الفعلي اليوم لا يتجاوز الـ 500. فرغم أن ملاك الوزارة «منتفخ» بموظفين خرجوا منذ زمنٍ من تحت وصايتها المباشرة، كموظفي المستشفيات الحكومية والمستوصفات، إلا أن أكثر من نصف المراكز الوظيفية في الوزارة شاغرة، أو يشغلها متعاقدون. واليوم، يضم الملاك نحو 500 موظف، عدد لا بأس به منهم اقترب من سن التقاعد.

وإذا كان مسار الترشيق يبدو الأسهل، باعتبار أنّ معظم الوظائف المطلوب إلغاؤها إمّا شاغرة أو لم تعد مرتبطة بالوزارة، فإنّ المسار الآخر أكثر تعقيداً، لما يتطلّبه من رفد المراكز الوظيفية الأساسية في الملاك بالعدد الكافي من الموظفين، وخلق وظائف جديدة فرضتها الحاجة إلى مواكبة التطوّر.

وفي هذا الإطار، تقدّمت إلى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على تنظيم مباراة عبر مجلس الخدمة المدنية للتعاقد مع 56 طبيباً مراقباً (أطباء قضاء)، ومباراة أخرى للتعاقد مع 15 صيدلياً مفتشاً و5 صيادلة آخرين، كما ستتقدّم بطلبات لمباريات أخرى لسدّ النقص الكبير في ملاكها، لا سيّما في فئات الاختصاص.

> لم يتحرّك الجيش رغم المطالبات بالكشف على المنازل للتأكّد من خلوّها من الأسلحة

كذلك تُعدّ الوزارة، بالتعاون مع مجلس الخدمة، دراسة حول الوظائف المستحدثة التي يمكن إدراجها ضمن الملاك، ويُفترض أن تشمل كل ما يتصل بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والتطبيقات الإلكترونية، وإدارة البيانات والمعلومات والإحصاءات، وغيرها. ولفتت مشموشي إلى الحاجة إلى «وظائف أساسية في مجالات التخطيط والموارد البشرية، إلى جانب بعض الوظائف التخصّصية».

يشار إلى أن نظام الملاك في المؤسسات العامة والوزارات الصادر عام 1959 قلّما جرى تحديثه. وفي ملاك وزارة الصحة، مثلاً، لم يعد النظام قادراً على ردم الهوة بين ما هو منصوص عليه وما هو مطلوب. وأبسط مثال على ذلك أن النظام رصد مفتشاً صيدلياً واحداً في كل قضاء، وهو أمر قد يستقيم لو بقي عدد الصيدليات بحدود 500 ولم يرتفع إلى 4500 صيدلية. كما أدى الشغور في المراكز الوظيفية التي يشغلها موظفو الملاك إلى تعاظم بدعة التعاقد في كل الإدارات والمؤسسات العامة. وإلى ذلك، برزت بدعة أخرى، في وزارة الصحة خصوصاً، وهي انخراط المنظمات الدولية في آلية العمل، حتى باتت الوزارة في بعض العهود وكأنها «ملزّمة» لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسيف وغيرها من المنظمات والسفارة الفرنسية وغيرها. فباتت المنظمات الدولية وغير الحكومية تتقاسم في ما بينها ما يفترض أنه عمل مؤسسة حكومية، فتُعطى مفتاح الوصول إلى داتا المرضى أو تعدّ الخطط والبرامج التي تصرف فيها وعبرها ملايين الدولارات أو تكلف موظفين من الوزارة بمهمات رديفة، حتى بات ولاء البعض منهم في عز الأزمة المالية للمنظمة التي يتقاضون منها راتباً بالدولار. وقد دفع ذلك التفتيش المركزي، في عهد الوزير فراس أبيض، إلى إرسال كتابين يسأل فيهما عن دور هؤلاء والمهمات التي يتولّونها، بعد ما تردد عن وجود أكثر من 200 موظف من تلك المنظمات في الوزارة، وتحديداً في مركز توزيع الأدوية ومصلحة الوقاية.

تقرير

طلاب آداب «اللبنانية» يترقبون انهيارها فوق رؤوسهم؟

فاتن الحاج

مباني كليات الجامعة اللبنانية خارج مجمع الحدث الجامعي وصلت إلى حدود الاستنزاف القصوى. المعاينة الميدانية الأخيرة لمبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الأول في منطقة الأونيسكو، ولا سيما قسم الفلسفة، كشفت عن تهديد مباشر للسلامة العامة، إذ تسقط قطع من السقف بين الحين والآخر، وأن السقف قد ينهار في أي لحظة فوق رؤوس الطلاب والأساتذة والموظفين.

وأشار تقرير هندسي إلى أن الضرر يتراوح بين متوسط وشديد في عناصر (مواد) الأسقف، وكشف عن «تسرب مياه ورطوبة عبر الشروخ، وتآكل في حديد التسليح، ونمو للفطريات والعفن، ما يؤدي إلى انبعاث روائح كريهة، فضلاً عن ضعف العزل الحراري في العناصر المتشققة».

وأرجأ طلاب قسم الفلسفة الاعتصام الذي كان مقررا الإثنين المقبل، احتجاجا على «غيبوبة» الجهات المعنية، إلى منتصف شباط بعدما تلقوا وعداً من مديرة الفرع الاول، بادية مزبودي، بحل المشكلة بناء على كشف ميداني ستقوم به «اللجنة الهندسية الفاحصة» في الإدارة المركزية للجامعة. ولفتت مصادر طالبية إلى أنها استبدلت الاعتصام، الأسبوع المقبل، بحلقة نقاشية عن واقع المباني في الجامعة، مشيرة إلى «أننا ننسق مع طلاب الفرع الثاني للكلية في الفنار والفرع الرابع في زحلة».

مزبودي أقرت، في اتصال مع «الأخبار»، بخطورة الوضع على السلامة العامة، مؤكدة احتمال وقوع كارثة في أي لحظة. إلا أنها شددت على أن الإدارة قامت بكل الإجراءات المطلوبة، من إعداد دفتر الشروط ودراسة إمكانية استدراج العروض، خصوصاً بالنسبة إلى المسائل الملحة التي لا تحتمل التأجيل، والتي يجب معالجتها بأقصى سرعة ممكنة.

وفي الواقع، فإن تجربة مباني الجامعة مع مشاريع الترميم تحمل مآسي متكررة. إذ إن إعداد ملفات التلزيم الفنية يستغرق أحياناً أكثر من ثلاثة أشهر، إضافة إلى الوقت المستغرق لإجراء المناقصات، والحصول على موافقة ديوان المحاسبة، وإبلاغ المقاول. كل ذلك يؤدي غالباً إلى تأخير أعمال الترميم لنحو سنة وربما أكثر، وخلال هذه الفترة قد تظهر مشكلات إضافية في المبنى، غير ملحوظة في دفتر الشروط الفنية، ما يجعل المواصفات الفنية غير مطابقة للواقع الجديد.

وهناك أيضاً مخاوف من جودة الترميم نفسه، إذ غالباً ما يفوز بمناقصاته المتعهدون المقربون من المسؤولين في الكليات، من عمداء ومديرين، فيتم التغاضي عن شوائب الترميم ولا يُحاسبون على إخفاقاتهم. في نهاية المطاف، تقع المباني تحت رحمة متعهدين يسلمون أعمالاً ناقصة، ولا يجدون من يحاسبهم، الأمر الذي جعل الترميم في هذه المباني منذ زمن طويل أشبه بـ«الضرب في الميت»، فيما الأجدى بناء مجمع جامعي جديد في بيروت يليق بآلاف الطلاب ومئات الأساتذة والموظفين.

> تقع المباني تحت رحمة متعهدين يسلمون أعمالاً غير مكتملة

(الأخبار)

تقرير

رئيس بلدية بيروت يخدع الوزيرة والمحافظ!

علمت «الأخبار» أن اتفاقية التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبلدية بيروت، التي تقوم على السماح باستخدام مبنى مركز صبرا البلدي، كمركز خدمات إنمائية وصحية واجتماعية وتدريبية، تمّ توقيعها من دون موافقة المجلس البلدي.

وعندما علم المجلس بالأمر بعد الإعلان عن المؤتمر الصحافي، الذي عُقد قبل يومين، في مبنى «الشؤون الاجتماعية»، غضب بعض الأعضاء واستفسروا من رئيس البلدية إبراهيم زيدان عمّا جرى. فقام «الرّيس» برمي المسؤولية على محافظ بيروت مروان عبود، علماً أن موافقة المحافظ على بنود من دون تمريرها على المجلس تُعدُّ سابقة قانونية. رغم ذلك، حضر زيدان المؤتمر الصحافي، وألقى كلمة نوّه فيها بأهمية هذا التعاون!

في المقابل، تقول مصادر بلدية إن عبود لم يوقّع الاتفاقية إلّا بعد تأكيد زيدان موافقة المجلس على البند، واعداً إيّاه بإرسال رقم القرار. وتضيف أن وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد رفضت في البداية التوقيع، من دون تضمين الملف قرار المجلس، لكنّ تأكيدات زيدان دفعتهما إلى المضي في إبرام الاتفاقية من دون رؤيتهما المستند المطلوب.

كلّ ذلك، استدعى تساؤل عدد من الأعضاء عن الأسباب، وشكّهم في وجود خلفيات سياسية للأمر. ومن المُنتظر أن يُسأل زيدان عن ذلك في جلسة المجلس التي ستُعقد بعد ظهر اليوم، وسط اعتراضات من الأعضاء على أدائه في عدد من القضايا التي تمرّ من دون علمهم، ومن ضمنها قضية شراء «التياترو الكبير» مقابل التنازل عن أسهم البلدية في «سوليدير».

(الأخبار)

تقرير

الرواتب في مواجهة التضخّم
القطاع العام يستعيد ثلثي القدرة الشرائية... فقط!

(هيثم الموسوي)

ماهر سلامة

تقدّم الحكومة مشروع قانون تعديل رواتب القطاع العام على أنه يُسهم في استعادة جزء أساسي من القوّة الشرائية لموظفي القطاع العام. لكن الأرقام المطروحة تبقى اسمية، أي إن قياسها لا يتضمن احتساب الخسارة الفعلية المتحققة في القدرة الشرائية، وبالتالي فإن التصحيح الفعلي يجب أن يتضمن احتساب نسب التضخّم، ولا سيما منذ عام 2019 حتى اليوم. وعلى هذه القاعدة العلمية والمنطقية، يظهر بموجب مشروع الحكومة أن التصحيح اللاحق بالأجور والرواتب العائدة للعاملين في القطاع العام لا يتجاوز 69% مما يجب أن تكون عليه الآن بعد احتساب التضخّم.

فإذا أخذنا بعض الوظائف المختارة من كل فئة من الفئات الوظيفية في الدولة اللبنانية، وكيف كانت أجورها قبل الأزمة، أي في عام 2019، وكيف ستصبح بعد التعديل، يمكن مقارنة ذلك مع التعديل الذي يجب أن يحصل ليجاري التضخّم. الفئة الأكثر استفادة من التعديل، بطبيعة الحال هي الفئة الأولى، التي ستصبح أجورها بعد التعديل تغطي نحو 86% من التضخّم الذي حصل من2019. أما باقي الفئات، الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، فالتعديل يغطي ما بين 63% و65% من التضخّم الذي أصابها.

بهذا الشكل يُظهر مشروع التعديل خللاً توزيعياً واضحاً داخل القطاع العام نفسه. فالزيادات المقترحة تُفيد الفئات العليا نسبياً أكثر من الفئات الدنيا، رغم أنّ الأخيرة تنفق نسبة أعلى من دخلها على السلع الأساسية المتأثرة بالتضخّم وبذلك، لا يكتفي المشروع بعدم تعويض الخسارة الحاصلة في الأجور، بل يُعيد إنتاج عدم المساواة داخل الإدارة العامة، بدلاً من تصحيحه.

من ناحية أخرى، لا يمكن قياس تعديل الأجور عبر احتساب كم كان الأجر بالدولار قبل الأزمة، وكم سيصبح بالدولار بعد التعديل. فالتضخّم منذ صيف 2023 لم يعد بسبب انهيار سعر الصرف، بل أصبح التضخّم بالدولار، أي إنّ أسعار السلع والخدمات الأساسية تُسعَّر وتُرفع بالدولار أو بما يوازيه، فيما تتآكل القيمة الفعلية لأي دخل ثابت حتى لو دُفع بالدولار، ما يجعل المقارنة بالدولار وحدها مضلّلة ولا تعكس حجم التراجع الحقيقي في القدرة الشرائية. فمنذ تثبيت سعر الصرف في منتصف 2023 حتى نهاية 2025 ارتفعت الأسعار بنسبة 63%، ما يعني أن الأسعار بالدولار ارتفعت منذ ذلك الوقت بنسبة 63%. بمعنى آخر ما كانت تشتريه الأسر بـ100 دولار في 2023، أصبحت تحتاج إلى 163 دولاراً لشرائه.

> لا تغطي الأجور الجديدة سوى 69% من قيمتها الفعلية إذا احتُسب أثر التضخّم منذ عام 2019

والأهم من ذلك، أنّ قياس الأجور لا يجب أن يتمّ مقارنةً بمؤشرات عامة فقط، بل انطلاقاً من كلفة سلة الاستهلاك الأساسية التي يحتاجها الموظف وعائلته للعيش. فالتضخّم لم يصبّ كل البنود بالوتيرة نفسها، بل طال بشكل خاص الغذاء، النقل، التعليم، الاستشفاء والكهرباء، وهي بنود تشكّل الحصة الأكبر من إنفاق الأسر. وبالتالي، حتى لو كان التعديل الاسمي يغطي نحو 63% من التضخّم العام، فإنه يغطي نسبة أدنى بكثير من التضخّم الفعلي الذي يطال نفقات المعيشة الأساسية، ما يعني أنّ فجوة القدرة الشرائية أعمق مما تعكسه الأرقام الرسمية.

الفئات	2019 (ك.د.)	2026	
		الأجر الجديد (ك.د.)	الأجر المناسب لتغطية التضخم (ك.د.)
أولى	5,946,420	360,483,600	419,335,450
ثانية	4,225,500	194,373,000	297,977,934
ثالثة	3,073,400	141,376,400	216,733,021
رابعة	2,184,250	98,128,222	154,031,074
خامسة	1,715,000	78,890,000	120,940,044

تقرير

القصر «يقيل» خوري ويعيّن غسطين مديراً للكازينو

ندى أيوب

لم يكن كلّ ما جرى في كازينو لبنان خلال الأشهر السبعة الماضية مجرّد تدقيق مالي، أو مجرّد فتح ملف تحقيق يتعلّق بقانونية تشغيل ألعاب الميسر والمراهنات الرياضية عبر الإنترنت، أو البحث في ما إذا كانت حصة الخزينة العامة محفوظة أم لا. إذ بات واضحاً أن محرّكات قضائية وغير قضائية عملت وفق جدول أعمال سياسي ومالي ومصلحي، رسمته دوائر القصر الجمهوري. وها هو الرئيس جوزيف عون يضع اللمسات «ما قبل الأخيرة» على هذا المسار، بعدما رتّب أوضاع الكازينو بما ينسجم مع رؤيته، عبر «استقالة» رولان خوري قبل أيام وانتخاب شارل غسطين خلفاً له في رئاسة مجلس إدارة الكازينو.

و«ما قبل الأخيرة» تعني انتظار أمرين لاستكمال المشهد، إذ كيف سيتم إقفال الملف القضائي وعلى أي أساس، خصوصاً ما يتعلق بخوري نفسه؟ وما هو مصير قرارات الحكومة التي نزعت من الكازينو صلاحية تشغيل المراهنات إلكترونياً، وفرضت عليه التزامات مالية قد تُدخِله في أزمة حقيقية؟

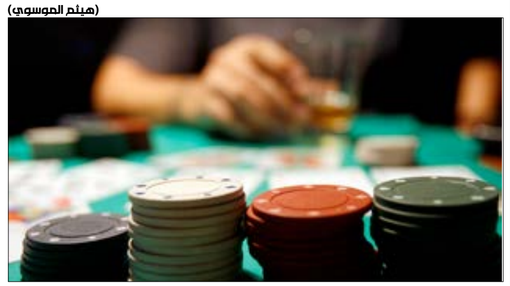
(هيثم الموسوي)

وبالعودة إلى خوري، فمنذ أن أخلت الهيئة الاتهامية في جبل لبنان سبيله في 30 أيلول 2025، مُنع من استعادة صلاحياته كرئيس لمجلس إدارة الكازينو، رغم عدم وجود أي مانع قانوني يحول دون ذلك. إلا أنه، ومع تقدّمه بطلب استعادة صلاحياته، قوبل برفض عضو مجلس إدارة الكازينو محمد شعيب، بصفته أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة «إنترا»، التي يملك مصرف لبنان حصة كبرى فيها، بذريعة أن الظروف لا تسمح بممارسة خوري لمهامه. كما صوّت جميع أعضاء المجلس ضد إعادة الصلاحيات لخوري، فيما أبلغه شعيب بضرورة الامتناع عن الحضور إلى كازينو لبنان. والكل يعلم، أن موقف شعيب تماهى مع رغبة القصر الجمهوري. وبعد ثلاثة أشهر ونصف شهر من التخبّط في إدارة شؤون الكازينو، استدعى رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الإدارة، في خطوة تتجاوز كل الصلاحيات، مُبرِّراً ذلك بضبط الفوضى التي كان عاملون معه في القصر سبباً رئيسياً في حصولها. ووفق توقيت حدّده الرئيس، حضر أعضاء مجلس الإدارة إلى قصر بعبدا صباح أمس، حيث استمعوا إلى عون الذي شدّد على ضرورة «العمل كفريق واحد من أجل إعادة نهضة الكازينو، وتحقيق انتظام مالي يضمن حقوق الدولة، ويعزّز مواردها، ويمنع مخالفة القوانين، ويلغي الممارسات غير الشرعية».

> مُنع خوري من استعادة صلاحياته رغم عدم وجود أي مانع قانوني يحول دون ذلك

عملياً، انتهى اللقاء إلى قرار اتّخذه الرئيس عون وحده، قافزاً فوق مسار التحقيقات، في خطوة هدفت إلى إخراج خوري من الكازينو وإسناد مهام رئاسة مجلس الإدارة إلى شخص آخر، علماً أن القضاء لم يقل كلمته النهائية بعد. وهو موقف سيلازم حُكماً ولاية شارل غسطين، الذي انتُخب أمس رئيساً للمجلس لولاية تمتد حتى منتصف عام 2027، مع وعد من عون بأن تكون له الصلاحيات الكاملة.

قضائياً، لا تزال الهيئة الاتهامية في جبل لبنان تدرس الملف تمهيداً لإصدار قرارها الاتهامي النهائي. غير أنّ خطوة إخلاء السبيل التي اتُّخذت قبل ثلاثة أشهر، وقرار رفع منع السفر عن رولان خوري الصادر أخيراً، يوحيان بأن القرار المُنتظر لن يكون أشدّ وطأة من القرار الظنّي الذي سبق أن أصدره قاضي التحقيق في جبل لبنان طارق بو نصّار.

الحدث

تاريخ التجربة الكردية في إيران: الغلبة دائماً... للنظام

حسن حيدر

لم يَعُد في الإمكان قراءة الاضطرابات التي شهدتها إيران، في العقدَين الماضيَين، بوصفها انفجارات غضب اجتماعي معزولة. ذلك أنها باتت، حتى في نظر أصحاب القرار في طهران، جزءاً من نمط تاريخي متكرّر تتقاطع فيه المطالب الداخلية مع الحسابات الخارجية. فمع كلّ لحظة ارتباك سياسي أو أمني في البلاد، تعود إلى الواجهة ملفّات قديمة، في مقدّمتها المسألة الكردية، بما تحمله من إرث التوظيف السياسي والمغامرات غير المكتملة. أمّا اليوم، فلا يمكن النظر إلى دور بعض الأحزاب الكردية المسلّحة، من مثل «حزب الحياة الكردستاني» (PJAK) وتنظيم «كومله»، وانخراطهما المبكر في عسكرة الاحتجاجات الأخيرة، إلّا كامتداد لمسار سبق أن تكرّر مع بدايات الثورة الإسلامية عام 1979، حين تحوّلت الشعارات السياسية سريعاً إلى صدام مسلّح على الحدود، انتهى، كما الجولات السابقة، بخسائر محلّية وانسحاب تكتيكي لداعمي القضية الكردية.

وإذا كان انحسار الاحتجاجات لا يؤشّر إلى نهاية المواجهة، فهو بالتأكيد ينقلها إلى مستويات استخبارية أكثر تعقيداً، مع انكشاف ما يبدو أنها بنية هجينة للاضطرابات، جمعت بين حراك اجتماعي ذي مطالب معيشية، ومستوى آخر منظّم جرى توظيفه أمنياً. إذ لعبت غرف عمليات خارجية دوراً في «عسكرة» التحرّكات، مستفيدةً من نشاط أحزاب مسلّحة أعادت فتح خطوط التوتر عبر إطلاق النار واستهداف المواقع الأمنية الحدودية، في مشهد استنسخ سيناريوات الثمانينيات بكلّ تفاصيلها. غير أن العامل الحاسم في احتواء هذه الموجة، لم يكن أمنياً صرفاً، بل تمثّل في وعي شعبي متراكم بأن الانجرار خلف مشاريع التفكيك يحمل كلفة وجودية تتجاوز المطالبة بالإصلاح. على أن جولة تاريخية سريعة تكفي لرسم معالم التشدّد في مبدأ «وحدة الأراضي» لدى الموالين للنظام الإسلامي والمعارضين له على السواء، خصوصاً بعد تحوّل النموذج الكردي إلى أحد مصادر التهديد الدائم التي خلقتها الأزمات الجيوسياسية، وتشكيله خاصرة رخوة في وجه أيّ نظام في المنطقة. وتعود نقطة البداية في المسار المضادّ لذلك التحوّل إلى معركة «جالديران» عام 1514، التي تكوّنت معها «الجغرافيا الكردية» بين الصفويين والعثمانيين، وبات المكوّن الكردي ساحة للاستثمار في صراعات القوى الكبرى، سواءً كحرس حدود أو كورقة ضغط متبادلة. ومع تواصل الخراك الكردي ضدّ الحكم الصفوي في إيران، إلى حين اندلاع «ثورة قلعة دمدم» (1609) ضدّ الشاه عباس الصفوي، ظهرت وقتذاك أوّل محاولة عسكرية منظّمة لتأسيس سلطة كردية مستقلّة، لكنها انتهت بالسحق وترسيخ قاعدة سيادية في إيران مفادها بأن أيّ سيادة موازية لسيادة الدولة ستواجَه بالحسم.

أمّا عقب دخول القرن التاسع عشر، فشهدت التحرّكات الكردية تحوّلاً نوعيّاً؛ إذ بعد قرون من حالات التمرّد القبلية، ظهرت نزعات تحمل ملامح قومية، وتُوّجت بثورة «عبيد الله النهري»، عام 1880، بوصفها أول محاولة تتجاوز الإطار المحلّي سعياً إلى بناء كيان سياسي يمتدّ عبر حدود الدولتَين القاجارية والعثمانية. غير أن هذه الثورة اصطدمت سريعاً بواقع التوازنات الإقليمية، فسُحقت هي الأخرى بعدما تخلّت عنها القوى الدولية، ما أعطى مؤشرات مبكرة إلى هشاشة الرهان الكردي على الخارج. وفي إثر سقوط القاجارية، في مطلع القرن العشرين، تكرّر مشهد التمرّد مع سمكو الشكاكي (1919-1930) الذي استغلّ ضعف السلطة المركزية. إلّا أن صعود رضا شاه بهلوي بمشروعه القومي، أنهى هذا التمرّد بقوّة السلاح، وأرسى قاعدة رفض وجود أيّ كيانات موازية تنافس السلطة المركزية للدولة.

غير أن المحطة الأهمّ في تاريخ أكراد إيران، لم تكن إلّا في عام 1946، مع إعلان «جمهورية مهاباد»، كثمرة للاحتلال السوفياتي لشمال إيران. وقد استمرّت تلك الجمهورية 11 شهراً، قبل أن يرتكس المشهد لغير صالحها مع انسحاب القوات السوفياتية نتيجة الضغوط الأميركية التي سلّطها الرئيس هاري ترومان على واشنطن، وصفقة النفط التي أبرمتها الأخيرة مع طهران. يومها، تُركت مهاباد مكشوفة تماماً، حيث تقدّم الجيش الإيراني في كانون الأول 1946 نحوها، وسحق الحراك، واعتقل قائد التمرّد، قاضي محمد، وسط صمت أميركي مطبق، ومباركة ضمنية لاستعادة الشاه للسيادة في كردستان، وامتناع عن أيّ ردّ فعل تجاه إعدام قادة الجمهورية بعد عام من محاكمتهم، بل وعدّ ذلك «انتصاراً» للاستقرار ضدّ التمدّد الشيوعي.

> منذ أواخر الخمسينيات، لم تنظر واشنطن إلى المسألة الكردية بوصفها مشروع دولة بل كأداة ضغط مرنة

لكن هذا الدرس التاريخي لم يمنع تكرار التجربة مع الولايات المتحدة؛ فمنذ أواخر الخمسينيات، لم تنظر واشنطن إلى المسألة الكردية بوصفها مشروع دولة، بل كأداة ضغط مرنة أو كـ«ورقة احتياط» تُفعَّل عند الضرورة، وتُجمَّد فور تَعارضها مع أمن نظام الشاه، الذي كان يمثّل «شرطيّ الخليج»، والخطّ الأمامي لتطويق الاتحاد السوفياتي جنوباً. أمّا ذروة التخلّي الأميركي، فتمثّلت في ما يُعرف بـ«اتفاقية الجزائر» عام 1975 بين إيران والعراق؛ فبمجرد تسوية الخلافات الحدودية بين الشاه وصدام حسين، أُغلق الملفّ الكردي دفعةً واحدة، وسُحبت واشنطن يدها نهائياً، ليلخّص هنري كيسنجر ذلك الوضع بعبارته الشهيرة: «العمل السرّي لا يُدار كعمل خيري». بعد الثورة الإسلامية عام 1979، انقلب المشهد الجيوسياسي؛ إذ إنه مع تحوّل إيران من حليفٍ إلى خصم، تغيّر توظيف الأقليات من «خطر على الاستقرار» إلى «فرصة للاختراق». وفي السنوات الأولى للثورة، رفعت أحزاب «كومله» و«الديموقراطي» السلاح في غرب البلاد، ثمّ أتى من بعدها حزب «بيجاك» الذي وُلد في العقد الأول من الألفية، وعاد معه النمط ذاته: تصعيد مسلّح ثم تراجع عند تغيُّر المعادلات. والمعادلة نفسها عادت بقوّة خلال الاحتجاجات الأخيرة، حيث تمكّنت طهران من القبض على عشرات المجموعات المسلّحة التابعة لحركات انفصالية دخلت من قواعد تمركُز لها على الحدود الإيرانية، وسعت عبرها إلى عسكرة الاحتجاجات وتنفيذ أهداف انفصالية.

تمكّنت طهران، خلال الاحتجاجات الأخيرة، من القبض على عشرات المجموعات المسلّحة التابعة لحركات انفصالية (من الويب)

انقسام استخباراتي إسرائيلي على «وصف إيران»

علي حيدر

تحضر إيران، منذ أسابيع، بقوّة على طاولة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، وذلك بهدف صياغة السياسة تجاهها، وفقاً لتفسير ما يجري في شوارعها. ولعلّ مَمّا يلفت الانتباه هنا، انقسام التقديرات في تل أبيب حول معنى الاحتجاجات، وما إذا كانت مجرّد موجة اعتراض اجتماعي واقتصادي قابلة للاحتواء، أم أنها مؤشّر إلى بداية مسار تغيير أوسع يمكن «استثماره» سياسيّاً وأمنيّاً.

على أن الانقسام ينسحب أيضاً على الخيارات الممكنة على الأرض؛ فحين تُقرأ موجة الاحتجاج على أنها تحمل «نزعة تغيير» أو «نزعة ثورية»، يصبح من السهل تسويق فكرة أن لحظة الضغط الأقصى قد حانت، بما يشمل تشديد العقوبات، توسيع العمل السرّي، أو رفع مستوى الاشتباك إلى العدوان الخارجي. أمّا حين يُنظر إلى الاحتجاجات باعتبارها مرحلة جرى تحييدها بسرعة ضمن زمنٍ مزمنة، فإن القرار يميل إلى التحفُّظ، وإلى اعتبار الرهان على انهيار قريب مجازفة قد تنقلب على أصحابها.

هكذا، تبدو المنظومة الاستخبارية الإسرائيلية منقسمة على تعريف اللحظة، وعلى ما إذا كان ينبغي تحويلها إلى «فرصة» للتصعيد. ومما يجلّي التباين كيفية قراءة الأرقام؛ فعندما يقال إن الاحتجاجات تراجعت من «أكثر من مليون» إلى «قرب الصفر»، خلال أسبوع، يستنتج البعض أن النظام قوي ومتماسك، في حين يذهب آخرون إلى أن اللحظة كانت عظيمة ثم «ضاعت». أمّا السؤال الحقيقي، فيبقى حول كيفية قياس تلك الأرقام ومعايير قراءتها، علماً أن البعض ذهب في البناء عليها إلى حدّ الحديث عن «ثورة»، على الرغم من ما تقتضيه هذه الأخيرة من استمرارية وتنظيم وقيادة، وقدرة على تعطيل الاقتصاد، وتصدّع في أجهزة الضبط أو النخب، وانتقال الاعتراض من الأطراف إلى القلب السياسي والاجتماعي للدولة؛ وهو ما لم يحدث إلى الآن.

> الخلاف الاستخباري الإسرائيلي مهمّ، لأنه يكشف أن المشكلة ليست في إيران

والواقع أنه في كلّ مرة، تُجرَّب الوصفة نفسها، ويقال في نهاية المطاف إن «الفرصة ضاعت»، أو «كان ينقصنا المزيد من الضغط». ومن هنا، يحذّر الفريق الذي يعتقد بأن الأزمات في إيران «مزمنة» وليست جديدة، من الخلط بين الأمنيات والوقائع، خصوصاً أنه كما توجد موجات اعتراض، توجد أيضاً - في محطات كثيرة - حشود مليونية حقيقية مؤيّدة للنظام، وحضور جماهيري واسع لا يمكن شطبه بجرّة قلم. وإذا كان ذلك لا يلغي أسباب الأزمات، فإنه يؤكّد أن المجتمع الإيراني أكثر تركيباً من أن يُقرأ كأنه «فراغ ينتظر دفعة» للذين يراهنون على الخارج؛ علماً أن التاريخ مليء بلحظات ظنَّ فيها مراقبون أن النظام على حافة السقوط، قبل أن يعيد هذا الأخير ترتيب أدواته ويواصل طريقه.

وعلى أيّ حال، يفتح السجال الإسرائيلي حول الوضع في إيران، الباب أمام مخاطر تحوّل التركيز على الداخل الإيراني إلى خيارات خارجية مرتفعة الكلفة يمكن أن ترتدّ على أصحابها. ومن هذه الزاوية تحديداً، جاءت الآراء النقدية التي واجهت تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، والتي حذّرت من قراءة مغلوطة للواقع قد تقود إلى عواقب وخيمة.

على الغلاف

كوشنر يبشّر بـ«غزة لاند»

الإعمار مقابل نزع السلاح

غزة - **يوسف فارس**

بكشفه عن ملامح الخطة المستقبلية لإعادة إعمار قطاع غزة، أكمل جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ومستشاره، الصورة التي ينبغي أن يكون عليها القطاع، لإنهاء الصراع من بوابة الاقتصاد والاستثمار، وذلك عبر نزع المدينة من دورها السياسي والتاريخي، ومن ارتباطها بالوطن الأمّ وقضاياه. وجاء الكشف عن تلك الخطة في حفل إطلاق «مجلس السلام» على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والذي غابت عنه كل أدبيات القضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين، وحضرت صورة جديدة لغزة لا تشبهها ولا تشبه أهلها، تتمثّل في مدينة ذكية بواجهة سياحية تضمّ مئات الأبراج وناطحات السحاب، مع تجمّعات سكنية جديدة يُعاد بناؤها على نسق استثمار عقاري لشعب بلا هوية ولا تاريخ. كما غاب الحديث عن شعب لم يخرج بعد من أتون أسوأ إبادة جماعية شهدها العصر الحديث، ووُصف الفلسطينيون بـ«الفقراء» الذين سيغدون «أغنياء»، وعُدّت أرضهم «أرض الاستثمار الواعدة» التي سيغدو دخلها القومي السنوي أكثر من 10 مليارات دولار.

وتمتدّ «الخطة الرئيسة لمستقبل غزة»، حتى عام 2035، وتهدف، وفق كوشنر، إلى تحويل القطاع إلى مركز اقتصادي إقليمي واعد، عبر برنامج تنموي واسع يشمل إعادة بناء البنية التحتية، والإسكان، وخلق فرص استثمارية كبرى. ووفقاً لما عرضه، فمن المقرّر ضخّ استثمارات تتجاوز 25 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، على أن يُعقد مؤتمر دولي في واشنطن في الأسابيع القليلة القادمة للإعلان عن مساهمات الدول والقطاع الخاص في تمويل إعادة الإعمار.

وتتضمّن الخطة إنشاء ميناء ومطار جديدين، وشبكة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية لربط مدن القطاع، إضافة إلى تطوير الساحل الغزي ليصبح منطقة سياحية واسعة تضمّ نحو 180 برجاً سكنياً وتجارياً. كما أشار كوشنر إلى أن المناطق الداخلية ستُخصّص لبناء مجمعات سكنية وصناعية على مساحة تقارب 25 كيلومتراً مربّعاً، تشمل مراكز

> **«حماس»: تدشين «مجلس السلام» يشير إلى اهتمام دولي بترسيخ وقف إطلاق النار**

بيانات ومنشآت إنتاج. وبحسبه، فإن الخطة تستهدف زيادة متوسط الدخل إلى ما يفوق 13 ألف دولار سنوياً. ويقوم «المخطط الرئيسيّ» المصحوب بخرائط تفصيلية، على «عمليات هدم يتبعها بناء غزة جديدة، يمكن أن تكون مصدر أمل ووعود بحد ذاتها». ومن المُفترض أن يتم تنفيذه على مراحل، تبدأ بإسكان القوى العاملة وتحقيق نسبة توظيف تصل إلى 100%. ووفقاً لكوشنر، فإنه «لم تكن هناك خطة بديلة، بل خطة واحدة التزم بها الجميع»، وإن بناء مدن كبرى غير صندوق خاص لقاء عضوية بالدولار، وذلك لهدف رئيس: السيطرة على القرار العالمي، واستبدال منظمة الأمم المتحدة التي ثبت للترامب أنها ليست طيّعة لإرادته، وتحديداً الشخصية منها. وكان مجلس الأمن الدولي رحّب بالمشروع قبل شهرين، استناداً إلى عرض أوّلي ركّز حصرياً على غزة. لكن الميثاق النهائي الذي صدر، منتصف الشهر الحالي، أي بعد شهرين فقط، لم يتضمّن أيّ التزام بإعادة الإعمار، أو أي آلية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، كما أنه لا يعترف بحقوق الفلسطينيين، ولا يتحفّظ على ما دونه، من مجالس تنفيذية فرعية.

الواقع أن «مجلس السلام» يبدو أقرب إلى مؤسسة عالمية دائمة، يسيطر عليها فرد واحد، وتموّل وسائل الإعلام باعتبارها «استجابة إنسانية» عاجلة لإعادة إعمار قطاع غزة، وإحلال السلام بعد الحرب. لكن ميثاق المجلس، ولدى قراءته بعناية، لا يحتوي على أي ذكر لغزة، ولا يشير إلى الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي هناك، ولا إلى معاناة الفلسطينيين؛ لا بل إنه لا يشتمل، سواء صراحة أو تلميحاً، أي إشارة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، أو إلى القضيّة الفلسطينية في ذاتها. ويطرح هذا الغياب المتعمّد تساؤلات جوهرية حول الأهداف الحقيقية لهذا الكيان الجديد، ومسارعة تل أبيب إلى الانضمام إليه، في موازاة عملية نزع السلاح، يُفترض أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى محيط أمني حول القطاع.

وفي السياق، تحدّثت قناة «أي نيوز 24» العبرية عن وجود تفاهمات ناشئة بين الولايات المتحدة و«حماس» بشأن نزع السلاح. وتُفرّق هذه التفاهمات المزعومة بين الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي ستبقى في حوزة الحركة، ومن الممكن أن تشمل تسليم خرائط الإنفاق. ولفتت القناة إلى احتمال أن يلتقي مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، رئيس الحركة في قطاع غزة، خليل الحية، في الفترة القريبة المقبلة لمناقشة هذه القضية. وفي أول تعقيب علني على إعلان «مجلس السلام» وخطة كوشنر، قال الناطق باسم «حماس» في القطاع، حازم قاسم، إن «تدشين المجلس يشير إلى عملية نزع السلاح، إذ لن يتم الشروع في بناء أي منطقة، إلا بعد التحقق من إزالة جميع الأسلحة منها، ما يعني بالضرورة أن بداية مشاريع الإعمار ستكون في مناطق «الخط الأصفر»، وتحديداً مدينة رفح، التي يسيطر عليها جيش الاحتلال، ثم تتدرّج إلى المناطق التي يُنزع منها السلاح. ووفق التفاصيل، تُسحب الأسلحة الثقيلة فوراً قبل بدء الإعمار، بينما تُجمع الأسلحة الخفيفة تدريجياً عبر قوة شرطة فلسطينية جديدة، تعمل بعد فحص أمني تشارك فيه إسرائيل والولايات المتحدة. وتُطرح في هذا السياق سيناريوهات متعدّدة، تشمل العفو أو إعادة الدمج أو توفير مرور آمن لبعض قادة حركة «حماس»، في حين قد يُدمج آخرون في جهاز الشرطة الجديد بعد تدقيق أمني صارم. وبعد اكتمال

البنية العشائرية لقطاع غزة لن تنقبل بصدر رحب عملية تغريبه (من الويب)

الموقف الإسرائيلي، ومعاداته للقضيّة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، فإن أعضاء اللجنة أنفسهم هم فلسطينيون بلا هوية وطنية واضحة، ولم تطأ أقدامهم غزة قطّ.

من حيث البنية، صُمّم «مجلس السلام» ليكون أداة تركيز للسلطة في يد فرد واحد، لا آلية جماعية لصنع القرارات. فالميثاق ينصّ صراحةً على أن دونالد ترامب هو العضو الوحيد المسمّى بالاسم، ليس بصفته رئيساً للولايات المتحدة، بل لذاته؛ وهو الرئيس الدائم مدى الحياة، والوحيد الذي يمتلك حقّ تعيين الأعضاء وإقالتهم وإصدار القرارات من دون تصويت، فضلاً عن تحديد جدول الأعمال والتصرُّف بالصندوق المالي بلا رقابة أو محاسبة.

وعليه، يبدو أن الدول التي وافقت على الانضمام إلى المجلس، لا تفعل ذلك إيماناً منها برسالته المعلنة، بل بدافع حسابات ضيّقة ومصالح جانبية. ويمكن تقسيم هذه الدول عملياً إلى ثلاث فئات: الأولى، دول تخشى سخط ترامب، وترى في المشاركة وسيلة احترازية لتفادي عقوبات أو ضغوط سياسية واقتصادية؛ والثانية، ترى في الموارد والتحكّم بها. أما الجهة الوحيدة التي تلامس الواقع الميداني في غزة، وهي «اللجنة التقنية الفلسطينية»، فلا تمتلك أيّ سلطة حقيقية. فهي تتلقّى تعليماتها من «مجلس غزة التنفيذي»، الذي يرأسه مدير عام «أكاديمية أنور قرقاش» الإماراتية، نيكولاي ملادينوف، المعروف بانحيازه الواضح إلى

> **صُمّم «مجلس السلام» ليكون أداة تركيز للسلطة في يد فرد واحد**

ترامب حاكماً بأمره لـ«مجلس السلام»

هكذا يُكرّس الاحتلال

يحيى دبوق

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، منتصف الشهر الجاري، تأسيس «مجلس السلام»، الذي قُدّمته وسائل الإعلام باعتباره «استجابة إنسانية» عاجلة لإعادة إعمار قطاع غزة، وإحلال السلام بعد الحرب. لكن ميثاق المجلس، ولدى قراءته بعناية، لا يحتوي على أي ذكر لغزة، ولا يشير إلى الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي هناك، ولا إلى معاناة الفلسطينيين؛ لا بل إنه لا يشتمل، سواء صراحة أو تلميحاً، أي إشارة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، أو إلى القضيّة الفلسطينية في ذاتها. ويطرح هذا الغياب المتعمّد تساؤلات جوهرية حول الأهداف الحقيقية لهذا الكيان الجديد، ومسارعة تل أبيب إلى الانضمام إليه، في موازاة

عدوان شامل بذريعة «الفوضى»

عين إسرائيل على «تهويد» الخليل

رام الله - **أحمد العبد**

من دون أيّ إنذار مُسبق أو مُبرّر أمني، دفع جيش الاحتلال، فجر الإثنين، بمئات الجنود وعشرات الآليات المدرّعة إلى أحياء واسعة في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، في واحدة من أوسع العمليات العسكرية التي تشهدها المدينة منذ سنوات، والتي أوحت بأنها تتجاوز كونها مجرّد إجراء أمني «محدود ومؤقّت»؛ إذ بدت مصمّمة لبدء هجوم مركّب وطويل الأمد، يستهدف إعادة تشكيل المشهد الميداني والديمغرافي للمدينة.

وفي السياق، فرضت قوات الاحتلال حظر تجوّل شامل في الخليل، ونصبت بوابات حديدية وسواتر ترابية، مغلقةً مداخل الأحياء، ما أسفر عن عزل منطقة تُقدَّر مساحتها بنحو أربعة كيلومترات مربّعة، ومنع الحركة والتنقل فيها، إلا بشروط، في ما لا يتماشى مع سردية «فرض النظام» التي تروّج لها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بل يعكس، عملياً، سياسة إعادة احتلال تدريجي. وكان جيش العدو قد أصدر بياناً مشتركاً، مع جهاز «الشاباك» والشرطة وحرس الحدود، أعلن فيه بدء «عملية عسكرية واسعة» تمتدّ على أيام عدة، بزعم «مكافحة البنى التحتية المسلّحة وجمع السلاح غير القانوني» في أحياء، جنوب الخليل، وعلى رأسها حي جبل جوهر، وذلك على الرغم من أن المنطقة المُستهدفة تخضع، منذ عقود، لسيطرة الاحتلال الأمنية والإدارية الكاملة، فيما يُعدّ الجيش الإسرائيلي الجهة الوحيدة التي تتحكّم بمداخلها ومخارجها، وتشرف على «تفاصيلها» اليومية.

وتقع المنطقة المُشار إليها ضمن نطاق «H2»، وفق «اتفاق الخليل» الموقّع عام 1997، والذي قسّم المدينة إلى منطقتين: «H1» الخاضعة للسلطة الفلسطينية والتي تشكّل نحو 80% من مساحة الخليل، و«H2» التي تشمل البلدة القديمة، والحرم الإبراهيمي، وعدداً من الأحياء الجنوبية، وتخضع، بالكامل، لسيطرة الاحتلال. ومن هنا، فإن ادّعاء العدو وجود «فلتان أمني» في منطقة بدورها هو بشكل مباشر، يعكس محاولة لـ«تبرير» حالة الفوضى التي أسهم هو في تغذيتها، تمهيداً لاستخدامها، في ما بعد، كذريعة لتصعيد العمل العسكري.

واللافت، أنه بعدما كانت قوات الاحتلال قد «سهّلت»، خلال السنوات الماضية، دخول السلاح إلى تلك المنطقة، وغضّت الطرف عن النزاعات العشائرية فيها عندما لم تكن الأخيرة تمسّ مصالحها المباشرة، باتت تتّخذ، اليوم، «من نزع السلاح» ذريعة لفرض وقائع جديدة، وعلى الرغم من محاولة تصوير العملية على أنها أمنية محض، إلا أن سلطات العدو اختارت دائماً تجنّب اعتقال المتورّطين بشكل مباشر وسريع، أو السماح للأجهزة الأمنية الفلسطينية بالانتشار وضبط الأمن، راكنةً بدلاً من ذلك إلى بثّ الفوضى ومن ثمّ امتطائها.

ووفقاً لتقديرات بلدية الخليل ومصادر محلية، شمل حظر التجوّل المشدّد ما لا يقلّ عن 18 ألف مواطن في الأيام الأولى، قبل أن يتّسع نطاق الحصار ليطاول قرابة 40 ألف فلسطيني يقطنون في ما يُعرف بـ«مثلث المختار»، الذي يضمّ أحياء، جبل جوهر، والشارقة التحتا، والكسارة، وشارع الأخوّة، وخلة القبة، وخلة الشرباتي، والسهلة، وبيرين. وتحتضن المنطقة المغلقة نحو 3 آلاف و750 عائلة، يزيد عدد أفرادها على 18 ألفاً و750 نسمة. كذلك، تحوي الأجزاء المستهدفة بنية تعليمية حيوية، تعطّلت بالكامل بفعل الإغلاق؛ إذ أعلنت وزارة التربية والتعليم تعليق الدوام في 26 مدرسة و3 رياض أطفال، من بينها 18 مدرسة حكومية و8 خاصة، مشيرة إلى أن نسبة الطلبة المتغيّبين بلغت 22,7%، فيما تعذّر وصول نحو 8% من المعلمين إلى مدارسهم. والأرقام هذه ليست مجرّد «أضرار جانبية»، بل هي تلخّص جوهر السياسة الإسرائيلية القائمة على تقييد حياة الفلسطينيين وتعطيلها، وصولاً إلى إنهاك المجتمع ودفع أبنائه، تدريجياً، إلى المغادرة قسرياً.

وبناءً على ما تقدّم، حذّرت بلدية الخليل من أن العملية الأخيرة تنطوي على «مؤشّرات خطيرة» معتبرة أن ما يجري هو اقتطاع فعلي لجزء من المدينة وإعادة احتلال له، في سياق لا يمكن فصله عن التوسّع الاستيطاني المتسارع حول المسجد الإبراهيمي، ومحاولات سحب صلاحيات بلدية الخليل لصالح لجان استيطانية تعمل كأذرع تنفيذية لمشاريع الضم. وإذ يفرض الاحتلال، منذ أكثر من 25 عاماً، طوقاً خانقاً حول محيط المسجد الإبراهيمي عبر أكثر من 120 حاجزاً وبوابة وعائقاً، في مساحة لا تتجاوز كيلومتراً مربّعاً، يسكنها نحو 7 آلاف فلسطيني، فإن بعض التقديرات المحلية تشير إلى أن العملية الحالية لا تهدف إلى توسيع ذلك الطوق فحسب، بل جعله يمتدّ جنوباً ليشمل أحياء جديدة، جنباً إلى جنب تحويل ما تصفه إسرائيل بالإجراءات «الطارئة» إلى واقع دائم.

ولعلّ العامل الأخطر في الخطة الإسرائيلية، هو بُعدها الإحلالي؛ إذ تشكّل المنطقة الجنوبية من الخليل حلقة وصل حيوية بين البلدة القديمة ومستوطنة «كريات أربع» والبؤر الاستيطانية في تل الرميدة. وفي حال عزلها وتفريغها تدريجياً من سكانها، فإن ذلك سيمهّد الطريق أمام إنشاء ممرّ استيطاني متّصل، خالٍ من الوجود الفلسطيني، يعيد رسم الخريطة الديمغرافية للمدينة. ويعزّز مخططات الضمّ التي يتبناها وزراء متطرفون في حكومة الاحتلال، وعلى رأسهم بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

ويأتي هذا في وقت كانت فيه إسرائيل تعمل، منذ سنوات، على تحويل أجزاء واسعة من مدينة الخليل، ولا سيما في محيط البلدة القديمة والمنطقة الجنوبية، من الأدوات الأمنية والاقتصادية والمعيشية، التي تهدف إلى جعل الحياة اليومية بمثابة «عبء» لا يُحتمل». وفي هذا الإطار، يؤكد هشام شرباتي، منسّق لجنة الدفاع عن الخليل، لـ«الأخبار»، أن أن ما يجري اليوم في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل يمثّل امتداداً مباشراً لاستهداف الاحتلال التاريخي للمدينة، وهو يتوّج «مساراً طويلاً من التضييق والخنق المتعمّدَيْن، بهدف إفراغ المنطقة من سكانها الفلسطينيين وإعادة تشكيلها بما يخدم المشروع الاستيطاني».

وإذ يحتلّ شرباتي الاحتلال «المسؤولية المباشرة» عن تفشّي ظاهرة انتشار السلاح، مؤكداً أن «هذا الواقع لم ينشأ صدفة، بل كان نتيجة سياسة إسرائيلية واعية قامت على منع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من العمل، وترك الفلسطينيين عرضة لتهديد الخارجين عن القانون»، فهو بيّن أن «هذا الواقع الأمني المُصطنع شكّل أداة ضغط غير مباشرة دفعت بالكثير من الفلسطينيين إلى مغادرة المنطقة قسراً».

وينبّه كذلك إلى أن الحريق «الذي أشعلته إسرائيل يتمدّد ويتّسع»، بعدما بات المستوطنون أنفسهم يتذرّعون بما يسمّونه «الإزعاج» و«الخطر الأمني»، ويزعمون أن الرصاص المتطاير يطاول منازلهم، في ممارسات تسهم في تحريض حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية على توسيع نطاق العمليات العسكرية.

فرضت قوات الاحتلال حظر تجوّل شامل في الخليل (من الويب)

اهتمام دولي بترسيخ وقف إطلاق النار، ومن المهم المشاركة العربية والإسلامية في المجلس، فهي تعبّر عن الرؤية الفلسطينية»، داعياً المجلس إلى «الضغط على الاحتلال لوقف خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار، وفتح المعابر»، لافتاً إلى «وجود تعمّد إسرائيلي لتخريب كل خطط السلام التي طرحها الرئيس ترامب».

وفي إسرائيل التي تموج في بحر من التناقضات، خصوصاً بعد انخفاض سقف ما هو مأمول من الحرب، من التهجير واحتلال الأرض وتحويلها إلى مستوطنات، إلى مشروع طويل المدى يهدف إلى إعادة أدلجة وتغريب سكان القطاع على نحو يسمح بتعايشهم مع وجود الاحتلال، أثار الإعلان عن خطة إعادة الإعمار موجة من الجدل، خصوصاً بعد كسر كوشنر خطاً أحمر جديداً، بإعلانه وجود اتفاق لفتح معبر رفح البري في الأسبوع المقبل، وهو ما كان يتمسّك رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، برفضه قبل إعادة الجثمان الإسرائيلي الأخير. واعتبر اللواء المتقاعد يسرائيل زيف، في مقال نشره على موقع القناة «12» العبرية، أن لدى إسرائيل معركة أكثر أهمية في غزة من إيران، قائلاً إن «المرحلة الثانية التي تقودها الولايات المتحدة تمضي، ويدفع الإسرائيليون ثمن الفراغ السياسي الذي صنعه نتنياهو برفض الخطة المصرية، وذلك بعودة قطر وتركيا إلى غزة. ومع أن تركيا هي الوحيدة القادرة على تقييد حماس، فإن الوقائع الجديدة في غزة ستقيّد إسرائيل سياسياً وأمنياً لمدة طويلة. هذا فشل ذريع في حرب طويلة ومكلفة كهذه».

وعلى كل حال، فإن المشكلة الإسرائيلية مع خطة ترامب، يبقى عنوانها «كيف نكسب أكثر؟» وليس «كيف نتوقف نزيف الخسائر؟». أمّا الغزيون الذين يراد تجريدهم من هويتهم وشخصيتهم الوطنيتين، فالظاهر أنهم لا يمتلكون ترف الوقت لمناقشة الآثار الكارثية الوطنية للمخطط الأميركي، بينما يلوّح الإسرائيلي يومياً بعودة الإبادة.

العضوية فرصةً للظهور كجزء من «النخبة الدولية»، رغم غياب أيّ دور حقيقي لها؛ والثالثة، تستغلّ العضوية كوسيلة لتعزيز مصالحها الثنائية مع ترامب، بعيداً تماماً من غزة أو السلام.

في هذا السياق، يُفهم بوضوح سبب مبادرة إسرائيل إلى الانضمام كعضو مؤسِّس، بل كداعم رئيس للمجلس، خصوصاً أنها لا تراه آلية لإحلال السلام، بل كفرصة استراتيجية لتعزيز قبضتها على الضفة الغربية وإنهاء القضية الفلسطينية برمّتها؛ وهو ما يفسّر أيضاً سعي نتنياهو لتحويل الدعوة الأميركية إلى «دعوة شخصية» منه، وهو ما يتماشى مع نهجه الدائم في تحويل أي مبادرة دولية إلى مكسب سياسي داخلي. وبالنسبة إلى الإمارات، فإن انضمامها يأتي ضمن سعيها الدائم إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، وتقديم نفسها كوسيط لا غنى عنه في الملفات الساخنة، وهو ما يفسّر أيضاً انضمام شخصيات مثل توني بلير، المعروف بدوره في تسويق الحرب على العراق، وصهر ترامب، جاريد كوشنر، الذي يُنظر إليه كأحد مهندسي «صفقة القرن».

تقرير

حلفاء الإمارات لا يستسلمون

«حرب التصفيات» تعود إلى عدن

صنعاء - **رشيد الحداد**

تشهد مدينة عدن، اليوم، تظاهرات جديدة، بدعوة من رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي»، عيدروس الزبيدي، المتواري عن الأنظار. ويأتي ذلك في الوقت الذي يقفز فيه الاعتبار الأمني إلى الصدارة، رغم محاولة السعودية فرض الأمن في المدينة، من خلال إخراج المجموعات المسلّحة منها وحصر السيطرة فيها بيد قوات «درع الوطن»، بمساعدة من القوة «العمالقة». ويتضاعف هذا الانشغال الأمني، خصوصاً، بعد محاولة الاغتيال التي تعرّض لها موكب قائد «العمالقة» في المدينة، العميد حمدي شكري الصبيحي، أول من أمس.

وردّاً على البلبلة التي أثارتها محاولة الاغتيال، التي تمّت بعبوات ناسفة في منطقة جولة جعولة شمال المدينة، وأدّت إلى جرح شكري ومقتل 5 من مرافقيه، قال رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، أمس، إن ما يتحقّق على الأرض في «المحافظات المحرّرة واعد ويدحض مزاعم الفراغ والسيناريوهات الأسوأ»، متحدّثاً عن إحراز تقدّم ملموس في توحيد القرارين الأمني والعسكري، وتحسين الخدمات الأساسية، بدعم سعودي. وفي لقاء في الرياض، جمعه بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، قال العليمي، إن الدولة شرعت في «إجراءات جادّة» لتوحيد القرار الأمني والعسكري، شملت إخراج القوات والتشكيلات المسلحة من عدن وعواصم المحافظات، منتقداً ما وصفه بـ«الترويج لسيناريوهات أمنية مضلّلة». وأشار إلى أن «ازدواجية القرار الأمني، وتعدّد الولاءات، ووجود سجون غير قانونية، لا تقضي على الإرهاب، بل تعيد إنتاجه»، مضيفاً أن إنهاء الوجود الإماراتي كشف عن «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت التعذيب والإخفاء القسري في معتقلات غير قانونية»، في ردّ مباشر على تحذيرات إماراتية ضمنية، من أن تقليص حضور أبو ظبي الأمني قد يفتح المجال أمام تصاعد نشاط الجماعات المتطرّفة.

> **محاولة اغتيال قائد «العمالقة» في عدن أبرزت هشاشة الوضع الأمني في المدينة**

ويرى مراقبون أن عملية استهداف شكري، تشير إلى عودة حرب التصفيات التي اتّهمت الإمارات بالوقوف خلفها خلال السنوات الماضية، ونتج منها مقتل العشرات من القيادات العسكرية والدينية المعارضة لأبو ظبي. ويعتقد هؤلاء أن استهداف الأحد في المدينة التي تشهد ترتيبات أمنية من قبل «درع الوطن» و«العمالقة»، منذ مساء أول من أمس، كخطوة استباقية لمنع التظاهرات الجديدة التي دعا إلى تنظيمها الزبيدي، اليوم، يُعدّ اختراقاً خطيراً يكشف مدى هشاشة الوضع الأمني في عدن، خاصة أنه طاول القائد الميداني المكلّف بإدارة الملفّين الأمني والعسكري في عدن وأبين ولحج، من قبل قائد «العمالقة»، عبد الرحمن المحرمي، الموجود في الرياض.

ولم يصدر أي اتهام رسمي لـ«الإمارات أو «الانتقالي» بالوقوف وراء محاولة التصفية شكري. لكنّ مصادر مطّلعة في عدن أرجعت، في حديث إلى «الأخبار»، استهدافه إلى قيامه بالضغط على عدد من القيادات العسكرية الجنوبية التي لا تزال موالية للزبيدي، للانسحاب من عدن إلى خارج المدينة. وتلفت المصادر إلى أن حجم الأضرار التي لحقت بموكبه، تؤكّد حرص الفاعلين على تصفيته، وأن العملية رُتّبت بشكل مُحكم، وكان يمكن أن تؤدّي إلى مقتله لولا أنه كان يستقلّ سيارة مُدرّعة. وعلى الرغم من تحصّنه، فإن شكري تعرّض للإصابة بفعل شدة الانفجار الذي أدّى إلى تفحّم عدد من السيارات التي كانت ترافقه.

وسبق أن أنذر مستشار قائد القوات المشتركة لـ«تحالف دعم الشرعية» في اليمن، اللواء فلاح الشهراني، جميع القوات المسلحة الموجودة في عدن، بالانسحاب إلى خارج المدينة. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، نجحت الرياض في شراء ولاءات عدد من القادة العسكريين المقرّبين من الزبيدي، وعلى رأسهم، اللواء شلال شائع، قائد «مكافحة الإرهاب» في المدينة، والذي تداول ناشطون على وسائل التواصل صوراً له إلى جانب السفير السعودي، محمد آل جابر، في الرياض. كما نجح الضغط السعودي في تفكيك قوات «الحزام الأمني» في عدن، والتي تُعدّ من الفصائل الأكثر ولاء للزبيدي، وكانت شكّلت تحدّياً لانتشار القوات الموالية للرياض في المدينة، ولا سيما أنها تسيطر منذ سنوات على معظم مؤسسات الدولة.

سوريا

اظهرت تسجيلات مصوّرة فرحة عوائل عناصر «داعش» في مخيم الهول، بتسلم السلطات الانتقالية إدارة المخيم (سانا)

غموض يلفّ سجون «داعش» أميركا مُصرّة على حلّ «قسد»

عامر علي

في وقت يواصل فيه الأكراد حشد قواتهم الدفاعية في محافظة الحسكة ومدينة عين العرب/ كوباني، عقب التراجع عن مساحات واسعة كانت تسيطر عليها قواتهم، شملت الرقة ودير الزور، أعاد المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، تأكيد تمسّك بلاده بتطبيق الاتفاق الذي أعلن عنه رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، السبت الماضي، وقبل إن قائد «قسد»، مظلوم عبدي، وافق عليه، قبل أن تنفي تسريبات كردية صحة تلك الأنباء.

وبرّاك، الذي التقى عبدي والقيادية في «الإدارة الذاتية» إلهام أحمد في إقليم كردستان العراق، أعلن، في تغريدة مُقتضبة على منصة «إكس»، عقب اللقاء، أن «الولايات المتحدة أكّدت دعمها القوي والتزامها بالمضيّ قدماً في عملية الاندماج الواردة في اتفاق 18 كانون الثاني بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية». وأضاف أن «جميع الأطراف اتفقت على أن الخطوة الأولى الأساسية هي الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار الحالي»، مشيراً إلى العمل المشترك على «تحديد وتنفيذ إجراءات لبناء الثقة من قبل جميع الأطراف لتعزيز الثقة والاستقرار الدائم».

وتأتي تصريحات برّاك لتؤكّد مجدّداً التوجّه الأميركي نحو إنهاء الشراكة مع «قسد» والدفع في اتجاه حلّ الأخيرة وبناء تحالف جديد مع السلطات الانتقالية برئاسة الشرع. غير أن لهجة تلك التصريحات بدت أقلّ حدّة هذه المرة؛ إذ أفسحت المجال للأكراد بشكل أكبر لتنظيم أنفسهم، كما أكدت حالة «عدم الثقة» الموجودة بينهم وبين دمشق.

ويأتي هذا التطور بعد موجة انتقادات حادّة تعرّض لها برّاك من «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، الذراع السياسية لـ«قسد»، الذي طالب بإقالته ومحاسبته، وكذلك من صحف أميركية، أبرزها «وول ستريت جورنال»، التي اعتبرت أن «الولايات المتحدة تقامر الآن بأرواح الأكراد وبمصلحتها الأمنية الخاصة في محاربة داعش»، وأن كلتا المسألتين «تشكّلان سبباً كافياً لمنع هجوم خاطف جديد يقوده الشرع»، لافتة إلى أن ترامب لا يزال «يحتفظ بورقة العقوبات». ورأت أن «سحق قسد التي يقودها الأكراد لا يخدم أي مصلحة أميركية»، مشيرة إلى أن ذلك «يحدث بهذه السرعة بحيث يُترك سجناء تنظيم داعش الذين كانت تحرسهم هذه القوات في وضع غامض، وقد فرّ بعضهم على الفور، ما دفع الجيش الأميركي إلى التدخل يوم الأربعاء للبدء في نقل آخرين إلى العراق». كما ذكّرت بالهجوم الذي نفّذه مسلح يتبع لوزارة الداخلية، تبيّنت صلته بتنظيم «داعش»، على القوات الأميركية في تدمر، متسائلة عن مستوى الثقة الذي يمكن منحه للسلطات الانتقالية، مذكّرةً بأن «الولايات المتحدة لم تواجه مثل هذا القلق مع قسد، التي قاتلت داعش بفعالية».

ويبدو القلق الذي عبّرت عنه الصحيفة الأميركية الواسعة الانتشار مبرّراً، في ظل الهجمات التي تعرّض لها عدد من السجون التي كانت تضمّ سجناء من تنظيم «داعش»، بينها سجن الشدادي الذي شهد فرار المئات، وأعلنت السلطات الانتقالية القبض على 80 من الهاربين منه. كما أظهرت تسجيلات مصوّرة فرحة عوائل عناصر «داعش» في مخيم الهول، شرقي الحسكة، بتسلّم السلطات الانتقالية إدارة المخيم، على وقع «التكبير» من الطرفين، ما أثار تساؤلات حول حقيقة قدرة تلك السلطات على معالجة ملف التنظيم، في ظلّ العلاقة العضوية التي تربط عدداً كبيراً من فصائلها به، سواء أكان عسكرياً أم أيديولوجياً.

وفيما أعلنت الولايات المتحدة بدء عمليات لنقل سجناء من «داعش» من سوريا إلى العراق، ستشمل نقل 7 آلاف معتقل من التنظيم، بحسب «القيادة المركزية الأميركية» (سنتكوم)، التي أشار قائدها، الأدميرال براد كوبر، إلى أن «تسهيل النقل المنظّم والآمن لمعتقلي داعش أمر بالغ الأهمية لمنع أي هروب قد يُشكّل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة والأمن الإقليمي»، علّقت وكالة «رويترز» على هذا الإجراء بأنه يأتي في ظلّ «حالة من عدم اليقين بشأن أمن نحو اثني عشر سجناً ومعسكر اعتقال كانت تحرسها قسد».

وفي سياق متصل، أطلق المسؤول الأمني في سجن الأقطان شمال الرقة، الذي لا تزال «قسد» تقوم بحراسته، جيا كوباني، أمس، مناشدات لفتح ممر آمن لانسحاب مقاتلي «قسد» من «أخطر السجون»، وفق تعبيره. وقال القيادي الكردي في تسجيل مُصوّر: «بصفتنا قوات سوريا الديمقراطية في سجن الأقطان، نقوم حالياً بحراسة السجن لمحتجزي عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الرقة (...) كما يدرك العالم أجمع بأن تنظيم داعش لا يزال يشكّل تهديداً عالمياً». وأضاف: «نوجّه نداءنا إلى التحالف الدولي، وجميع الأطراف المعنية، ونسعى لتسليم المسؤولية عن هذا السجن بموجب ضمانات دولية، كما نطالب بممر آمن لنا بغية وصولنا إلى المناطق الآمنة وذلك عبر الضمانات الدولية نفسها». وأشار إلى أنه «خلال الأيام القليلة الماضية، واجهت الرقة هجمات متكرّرة، وبينما انسحبت قواتنا، كان بإمكاننا أيضاً كحامية السجن الانتقال إلى مناطقنا الآمنة، ولكننا نعلم مخاطر هذا السجن ومسؤولياتنا تجاه التهديد»، مضيفاً: «(إننا) نتعرض لهجوم عنيف من قبل أولئك الذين يحاولون السيطرة على السجن، وقد وصلنا إلى نقطة النهاية، نحن الآن من دون ماء وكهرباء ووقود وإمداداتنا محدودة للغاية».

> ناشد المسؤول الأمني في «سجن الأقطان» بفتح ممر آمن لانسحاب مقاتلي «قسد»

الأمني في سجن الأقطان شمال الرقة، الذي لا تزال «قسد» تقوم بحراسته، جيا كوباني، أمس، مناشدات لفتح ممر آمن لانسحاب مقاتلي «قسد» من «أخطر السجون»، وفق تعبيره. وقال القيادي الكردي في تسجيل مُصوّر: «بصفتنا قوات سوريا الديمقراطية في سجن الأقطان، نقوم حالياً بحراسة السجن لمحتجزي عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الرقة (...) كما يدرك العالم أجمع بأن تنظيم داعش لا يزال يشكّل تهديداً عالمياً». وأضاف: «نوجّه نداءنا إلى التحالف الدولي، وجميع الأطراف المعنية، ونسعى لتسليم المسؤولية عن هذا السجن بموجب ضمانات دولية، كما نطالب بممر آمن لنا بغية وصولنا إلى المناطق الآمنة وذلك عبر الضمانات الدولية نفسها». وأشار إلى أنه «خلال الأيام القليلة الماضية، واجهت الرقة هجمات متكرّرة، وبينما انسحبت قواتنا، كان بإمكاننا أيضاً كحامية السجن الانتقال إلى مناطقنا الآمنة، ولكننا نعلم مخاطر هذا السجن ومسؤولياتنا تجاه التهديد»، مضيفاً: «(إننا) نتعرض لهجوم عنيف من قبل أولئك الذين يحاولون السيطرة على السجن، وقد وصلنا إلى نقطة النهاية، نحن الآن من دون ماء وكهرباء ووقود وإمداداتنا محدودة للغاية».

الملف يتجاوز البعد التقني المتعلّق بتأمين السجون، ليصل إلى إعادة توزيع المخاطر في المنطقة. فالولايات المتحدة، التي أعلنت عبر «القيادة المركزية» عن خطة لنقل ما يصل إلى نحو 7 آلاف معتقل من عناصر «داعش» من شمال شرقي سوريا إلى العراق، تبدو وكأنها اختارت «نقل المشكلة» بدلاً من معالجتها في مكانها. وتشير المعطيات إلى أن العملية تُدار وفق جدول زمني متّفق عليه مع بغداد، في حين يذهب محللون إلى أن واشنطن تسعى إلى تقليص أعبائها المباشرة في سوريا، مقابل تحميل العراق مسؤولية ملف شديد الحساسية، بما يفتح الباب أمام ضغوط سياسية وأمنية مستقبلية، ويُبقي مستوى التوتر مرتفعاً في البلاد.

ولم يأتِ الجدل حول نقل معتقلي «داعش» من فراغ؛ فالعراقيون الذين عاشوا تجربة سيطرة التنظيم على ثلث البلاد عام 2014، لا تزال ذاكرتهم مثقلة بصور المجازر والتهجير والدمار. وتخشى شرائح واسعة من المجتمع من أن يؤدي وجود الآلاف «الدواعش» في سجون داخلية إلى إعادة إنتاج الخطر، سواء عبر عمليات هروب محتملة، أو استهداف السجون من قبل خلايا نائمة، أو حتى توظيفهم كورقة ضغط في صراعات إقليمية ودولية.

ومن زاوية سياسية أوسع، يرى مراقبون أن الدور الأميركي في هذا الأساسي من ذلك هو منع أيّ احتمال لهروبهم من السجون السورية، في ظلّ الانهيار الأمني هناك.

لكن الخبير الأمني، محمد الياسري، يحذر، في تصريح إلى «الأخبار»، من تداعيات مستقبلية خطيرة لعملية نقل عناصر «داعش»، قائلاً إن «تجميع هذا العدد من الإرهابيين داخل العراق، في ظلّ أزمات سياسية واقتصادية وأمنية متواصلة، يجعل البلاد أشبه ببرميل بارود». ويشير إلى مخاوف من «توظيف هؤلاء مستقبلاً بشكل سلبي»، سواء عبر ضغوط سياسية أو اختراقات أمنية، داعياً إلى شفافية كاملة في إدارة الملف، وإشراك الرأي العام في تفاصيله.

ولم يأتِ الجدل حول نقل معتقلي «داعش» من فراغ؛ فالعراقيون الذين عاشوا تجربة سيطرة التنظيم على ثلث البلاد عام 2014، لا تزال ذاكرتهم مثقلة بصور المجازر والتهجير والدمار. وتخشى شرائح واسعة من المجتمع من أن يؤدي وجود الآلاف «الدواعش» في سجون داخلية إلى إعادة إنتاج الخطر، سواء عبر عمليات هروب محتملة، أو استهداف السجون من قبل خلايا نائمة، أو حتى توظيفهم كورقة ضغط في صراعات إقليمية ودولية.

ومن زاوية سياسية أوسع، يرى مراقبون أن الدور الأميركي في هذا الأساسي من ذلك هو منع أيّ احتمال لهروبهم من السجون السورية، في ظلّ الانهيار الأمني هناك.

لكن الخبير الأمني، محمد الياسري، يحذر، في تصريح إلى «الأخبار»، من تداعيات مستقبلية خطيرة لعملية نقل عناصر «داعش»، قائلاً إن «تجميع هذا العدد من الإرهابيين داخل العراق، في ظلّ أزمات سياسية واقتصادية وأمنية متواصلة، يجعل البلاد أشبه ببرميل بارود». ويشير إلى مخاوف من «توظيف هؤلاء مستقبلاً بشكل سلبي»، سواء عبر ضغوط سياسية أو اختراقات أمنية، داعياً إلى شفافية كاملة في إدارة الملف، وإشراك الرأي العام في تفاصيله.

ولم يأتِ الجدل حول نقل معتقلي «داعش» من فراغ؛ فالعراقيون الذين عاشوا تجربة سيطرة التنظيم على ثلث البلاد عام 2014، لا تزال ذاكرتهم مثقلة بصور المجازر والتهجير والدمار. وتخشى شرائح واسعة من المجتمع من أن يؤدي وجود الآلاف «الدواعش» في سجون داخلية إلى إعادة إنتاج الخطر، سواء عبر عمليات هروب محتملة، أو استهداف السجون من قبل خلايا نائمة، أو حتى توظيفهم كورقة ضغط في صراعات إقليمية ودولية.

ومن زاوية سياسية أوسع، يرى مراقبون أن الدور الأميركي في هذا

تقرير

تحذيرات من «مخطط أميركي - إسرائيلي»
واشنطن تعيد «داعش» إلى العراق

بغداد - **فقار فاضل**

باشرت الحكومة العراقية تنفيذ قرار نقل الآلاف من عناصر تنظيم «داعش» وأفراد عائلاتهم من السجون الواقعة شمال شرقي سوريا إلى العراق، وذلك وسط إجراءات أمنية مشددة وبالتنسيق مع «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة. وجاء هذا القرار الذي أقرّه «مجلس الأمن الوطني»، بعد حديث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن بدء عملية ترحيل سجناء التنظيم في سوريا، حيث أدى انهيار منظومة الأمن التي كانت توفرها «قسد» للسجون، إلى فرار عدد من «الدواعش»، وإثارة مخاوف متفاقمة من هروب آخرين.

وبحسب المتحدث العسكري باسم رئيس الوزراء العراقي، صباح النعمان، فقد تسلّم العراق الدفعة الأولى المؤلفة من 150 معتقلاً من جنسيات عراقية وأجنبية وعربية، من سجون تديرها «قسد» في محافظة الحسكة. وأوضح النعمان أن العملية ستتواصل على دفعات، وفق تقدير الموقف الأمني، مبيّناً أن العناصر المرحّلين يُعدّون من قيادات المستوى الأول في التنظيم، ومنبّهاً إلى أن بقاءهم في سوريا بات يشكّل خطراً حقيقياً في ظل المواجهات والانهيارات الأمنية هناك.

ورغم تلك المبرّرات، فإن القرار لم يمرّ بهدوء؛ إذ عبّر قطاع واسع من العراقيين عن قلقهم من نقل «قنابل موقوتة» إلى الداخل، محذّرين من مخاطر أمنية جسيمة، فضلاً عن الأعباء الاقتصادية المترتّبة على إيواء الاف المعتقلين في سجون عراقية، وتأمين الغذاء والرعاية والخدمات لهم. وترافقت هذه المخاوف مع تحذيرات من إمكانية عودة تحركات تنظيم «داعش»، سواء عبر محاولات هروب أو إعادة تنظيم الخلايا النائمة. وفي هذا السياق، يرى قيادي في فصائل المقاومة، تحدث إلى «الأخبار» مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، أن «تسليم عناصر داعش إلى العراق لا يمكن فصله عن مخطّط أميركي - إسرائيلي واضح»، مذكّراً بأن «هذا ما حذرنا منه سابقاً، واليوم يتحقّق على الأرض. إعادة تدوير الإرهاب قد تكون لها تداعيات وخيمة على العراق». واعتبر أن وجود هذا الخطر، إلى جانب «الاحتلال الأميركي والصهيوني»، يجعل من الصعب الحديث عن تسليم السلاح، مؤكّداً أن «جميع الفصائل مستعدة للدفاع عن الحدود العراقية، ولن نقبل بتكرار سيناريو داعش طالما نحن موجودون».

في المقابل، دافع مسؤولون حكوميون وأمنيون عن القرار، معتبرين إياه «خطوة استباقية» تهدف إلى حماية الأمن القومي العراقي. وقال المتحدث باسم الحكومة، باسم العوادي، إن «سرعة تطوّر الأحداث في سوريا لا تسمح بالتأخير»، مدافعاً، في تصريحات صحافية، بأن الحكومة تدرك تماماً مكامن القوة والضعف في مثل هذه القرارات، ولا تتّخذها من دون دراسة. كما أكّد «مجلس القضاء الأعلى» أن جميع المعتقلين، بغضّ النظر عن جنسياتهم، سيخضعون لسلطة القضاء العراقي، وستُطبّق في حقهم الإجراءات القانونية من دون استثناء.

> تجميع هذا العدد من الإرهابيين داخل العراق يجعله أشبه ببرميل بارود

وبحسب مصادر أمنية رفيعة، فإن المعتقلين سيودعون في 3 سجون مركزية، جرى تفريغ أجزاء واسعة منها مسبقاً، وهي سجن سوسة في السليمانية، وسجن الناصرية المعروف بـ«الحوت»، وسجن مطار بغداد «كروبر». وأفادت المصادر بأن النقل يجري بطائرات مروحية أميركية، لافتةً إلى أن الهدف

تحليل إخباري

ماذا بعد الخذلان الأميركي لـ«قسد»؟

فراس الشوفي

قطعت المعطيات التي نشرتها وكالة «رويترز»، أمس، الشكّ باليقين، حول اللقاء الذي جمع وفد الحكومة السورية الانتقالية بوفد من الاحتلال الإسرائيلي في باريس بداية الشهر الحالي، وعلاقته بالهجوم على «قسد»، إذ أكّدت الوكالة لجوء وفد دمشق، خلال الاجتماع، إلى «التكتيك» ذاته الذي اتّبعه في اجتماع أذربيجان، قبيل هجوم السويداء، في تموز الماضي، وهو الاتّكاء، على «غض النظر» الإسرائيلي بعد جولة محادثات وتقديم تنازلات، للانقضاض على المتمرّدين السوريين في الداخل.

ونقلت «رويترز» عن مصادر سورية، أن المسؤولين السوريين (وفي مقدمهم وزير الخارجية أسعد الشيباني) طرحوا أمام الإسرائيليين فكرة مهاجمة «قوات سوريا الديمقراطية» لاستعادة بعض المناطق في شمال شرق سوريا، من دون أن يسمعوا اعتراضاً إسرائيلياً على ذلك. ويبدو هذا الكلام مشابهاً لما سرّبته مصادر مقرّبة من الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، ومن حكومته إلى أكثر من صحيفة وموقع، بعد مجازر السويداء، عن وقائع اجتماع أذربيجان، وفحواه أن وفد دمشق طرح أمام الإسرائيليين وقتذاك فكرة الدخول إلى السويداء لبسط سلطة الدولة، ولم يسمع اعتراضاً إسرائيلياً، قبل أن يفاجأ الشرع بقصف القصر ورئاسة الأركان، وهو ما اعتبره لاحقاً «فخّاً»، بعد أن كان سبق ووقع في «فخاخ» الساحل وجرمانا وصحنايا.

وبالفعل، حقّقت قوات الشرع، في تموز، تقدّماً عسكرياً جزئياً بسيطرتها على قرى غرب السويداء، وشمالها، رغم القتال الشرس الذي أبداه أبناء المحافظة والمجازر والانتهاكات الواسعة التي ارتُكبت بحقهم، قبل أن تتعرّض تلك القوات لهجمات إسرائيلية اضطرتها إلى التوقّف. أمّا في حالة «قسد»، فحقّق الشرع على الأرض أكثر بكثير ممّا كان يتوقّع، وهو سيطرة قواته والقوات العشائرية التي تساندها ومقاتلين من تنظيم «داعش» على الرقة ودير الزور في وقت قياسي، بعد أن كانت «قسد» قد انسحبت بشكل عشوائي من غرب الفرات ومن دون أي قتال يُذكر.

وبحسب أكثر من مصدر اطّلع على الحيثيات التي رافقت توقيع الشرع على المرسوم المتعلّق بالمسألة الكردية، فإنه لو عرف الرئيس الانتقالي بسرعة تقدّم قواته وقرار «قسد» الانكفاء إلى الحسكة وكوباني، لما وقّع المرسوم بشكله الحالي، ولكان حاول أن يعدّل في نصّه ويتحايل على الضغط الأميركي لإصداره، خصوصاً أنه قدّم الكثير من التنازلات لصالح مطالب الكرد التاريخية الثقافية، ولو أن المرسوم لا يرقى إلى مستوى نص دستوري.

على أيّ حال، تتعدّد الروايات حول الأسباب التي أوصلت «قسد» إلى خسارة سياسية وعسكرية، جراء سوء فهم الرسائل السياسية والوقائع الميدانية. إلّا أن الثابت أن ضباط «البنتاغون» ضمن قوات «التحالف الدولي»، أكّدوا سابقاً لـ«قسد» صعوبة الدفاع عن تواجدها في غرب الفرات، خصوصاً مع وجود اتفاق قديم جديد بين الولايات المتحدة وتركيا على انسحاب الأكراد إلى شرق الفرات (راجع الأخبار). والثابت أيضاً، أن السفير الأميركي في تركيا والمبعوث إلى سوريا، توم برّاك، قدّم لـ«قسد» إشارات متناقضة؛ فهو كان قبل شهر في أربيل يقول علناً إن تجربة إقليم كردستان العراق هي النموذج الذي يجب أن يُحتذى، ثمّ انقلب في ليلة ليعلن أن الدور الوظيفي لـ«قسد» قد انتهى، وأن هذا الدور باتت تقوم به الآن الحكومة السورية الجديدة. لكن بمعرفتها برّاك، كان يُفترض بقيادة «قسد» أن لا تثق به وتقف عند حدود المستطاع، وهي التي تدرك الواقع على الأرض جيّداً وطبيعة العلاقة مع المجموعات المحلية والعشائر، ولا سيما أنها تتمسّك عسكرياً بانتشارها الواسع في الشرق السوري لتحصيل أفضل صفقة ممكنة مع دمشق، وهو ما كان في متناول اليد قبل أسابيع. وبعيداً من المخاوف المشروعة لدى الكرد، التي ولّدتها غزوة السويداء، وقبلها مجازر الساحل، من الحكومة الانتقالية وحملاتها الانتقامية، إلا أن قيادة «قسد» ساهمت أيضاً في إشعال معركة الشيخ مقصود، من دون أي أفق سياسي وعسكري، ما منح الشرع ومن خلفه تركيا الفرصة المناسبة المنتظرة للتحرّك.

أمّا على الضفة المقابلة، فيُظهر الشرع تراجع «قسد» وانقلاب العشائر (المتوقّع) انتصاراً في اتجاه توحيد السيطرة على الأرض السورية. لكن في الواقع، يكشف اتفاق 18 كانون الثاني

> انعكس التوتر الكردي الممتدّ إلى داخل تركيا، على المفاوضات بين أوجلان والحكومة التركية

أن الشرع عاد ووافق مع الأميركيين على وضع خاص للأكراد في الحسكة على أسس إثنية، كما هو الحال في اتفاق عمّان الذي اضطرت دمشق إلى توقيعه برعاية أميركية، ومنح الدروز في السويداء، حالة خاصة على أسس دينية. وكلّ ذلك تحت عنوان توحيد الشعب السوري. كما أن محاصرة مدينة كوباني شمال الضفة الشرقية لنهر الفرات منذ أيام، والتحشيدات والتهديدات التي تطلقها قوات الشرع بالدخول إلى الحسكة والقامشلي، استنفرت القوات الكردية بأقصى طاقتها، مدعومة بمقاتلين يتوافدون من كردستان العراق، لمواجهة احتمال اندلاع المواجهات الواسعة، بينما تستمرّ المفاوضات التي يلعب فيها مسعود البرزاني دوراً مهمّاً. ويقترب موعد انتهاء المهلة التي تحدّث عنها الشرع.

وبحسب أكثر من مصدر دبلوماسي غربي، فإن الأميركيين لن يكونوا متهاونين مع وقوع انتهاكات جديدة هذه المرّة بحق الكرد، بعد الساحل والسويداء، وهو ما يعرفه الشرع جيداً ويحاول قدر المستطاع تفاديه، وذلك على الرغم من التحريض التركي على حسم المعركة بالقوة المسلحة إن لزم الأمر، بغية القضاء على أيّ تهديد قد يشكّله السلاح الكردي في شمال شرق سوريا، خصوصاً مع اشتداد النوايا والتحضيرات العدائية الأميركية ضد إيران، إذ إن أي عملية اقتحام للمناطق التي يصنّفها الأميركيون ذات ثقل كردي، مع وجود قرار بالمواجهة والقتال، يعني وقوع مجازر واسعة ومواجهات قد تستمرّ لأيام وأسابيع وتعكّر صفو الصورة التي يرسمها ترامب حول سوريا، حائلًا الخطى نحو هدف رئيسيّ هو إعلان انسحابه من هذا البلد.

وعلى الرغم من انتشار مقاطع فيديو تُثبت قيام قوات الشرع بانتهاكات بحقّ مقاتلات كرديات وجثث مقاتلين ومدنيين، إلّا أنها لا تقارن بالمواد الإعلامية التي انتشرت خلال غزوات الساحل والسويداء، وهو ما أعطى انطباعاً بأن قوات الشرع كانت مضبوطة إلى حدّ ما، ولا سيّما أنه لم تحصل معارك واسعة بل اشتباكات محدودة، في ظل حملات مكثّفة لمنع القاتلين من التصوير والنشر. ومع ذلك، فإن خذلان «التحالف الدولي» للكرد، وكلام برّاك، فتحا الباب أمام قيادة «قسد» لتوجيه الرسائل العلنية والسرية إلى إسرائيل والمطالبة بالدعم على غرار ما يفعله الشيخ حكمت الهجري في السويداء، وهو ما ظهر بالفعل على لسان القيادي سيبان حمو والقيادية إلهام أحمد خلال الأيام الماضية.

وفيما يبدو من المُستبعد حالياً قيام إسرائيل بالتحرك العلني لدعم الكرد السوريين مادياً وعسكرياً، إلّا أن دعمها للدروز في جنوب سوريا، تدرّج مع تطور المواجهات مع قوات الحكومة الانتقالية.

ومن غير المنطقي، في ظلّ تعامل إسرائيل العدائي مع الدور التركي في سوريا، التخلّي عن التعاون مع الكرد على المدى الاستراتيجي، خصوصاً مع الاحتمالات المرتفعة لتوسّع المواجهة التركية ـ الإسرائيلية ـ اليونانية ـ القبرصية، والجهود الأميركية والإسرائيلية لإسقاط النظام في إيران. لكنّ إسرائيل تراهن على استمرار التوتر في الساحة السورية بين حكومة دمشق والجماعات الدينية والإثنية، وذلك لتحقيق شروط أفضل للتعاون وفي التوقيت الأفضل، كما حصل مع الهجري الذي وصل به الحال إلى حدّ اعتبار السويداء جزءاً من إسرائيل. والجدير ذكره، هنا، أن «حزب العمال الكردستاني» كان تاريخياً داعماً للفلسطينيين، وتحوّلت مواقفه في السنوات التي أعقبت سقوط النظام العراقي وبدء الحرب على سوريا إلى التحالف مع الأميركيين ومهادنة الإسرائيليين، لكن لم يصل الأمر به إلى حدّ التعاون العلني، كما هو الحال مع برزاني في إقليم كردستان.

وإذ انعكس التوتر الكردي الممتدّ إلى داخل تركيا، على المفاوضات بين زعيم «الكردستاني»، عبدالله أوجلان، والحكومة التركية، فقد اشتدّ الضغط الداخلي على برزاني الذي يعمل على خطّ الوساطة. وبينما يشكّك كثيرون في مصلحة برزاني في إضعاف «قسد» و«حزب العمال»، خصمه التاريخي في الساحة الكردية وحليف أخصامه آل طالباني، إلّا أن مصادر كردية أكّدت قيام برزاني بالضغط على الأتراك والأميركيين وعلى «قسد» للتهدئة والتوصل إلى اتفاق سلمي، مع خشيته من مجازر في حق الكرد وانتعاش تنظيم «داعش» وتمدّده إلى الموصل والمناطق المحيطة بأربيل.

إعلانات رسمية

إعلان
أمانة السجل العقاري
طلب ميشال وليم ذيب بصفته المالك سند تمليك بدل من ضائع باسم المالك ميشال وليم ذيب بالقسم 8 من العقار /308/ منطقة رأس بيروت العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان قضائي
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية في النبطية برئاسة القاضي ريانا عنانى وعُضوية القاضيين جورج حنا ورشا حربي.
المُستدعى ضده: خضر جميل رمضان المجهول محل الإقامة سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 لاستلام صورة الحُكم الصادر بتاريخ 2025/11/25 برقم 40/ش/2025 بالاستدعاء رقم أساس 44/ش/2025 والمُقدم من المُستدعيتين: مهى حسين قبيسي ورفيقتها بوكالة المُحامي علي حسين جابر والقاضي باعتبار العقارين: /1587/ و/313/ منطقة الدوير العقارية غير قابلين للقسمة عيناً بين الشركاء بإزالة الشيوع في العقارين: /1587/ و/313/ منطقة الدوير عن طريق طرحها في المزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد للطرح في المُزايدة الأولى للعقار رقم /1587/ الدوير المبلغ الإجمالي: /2,043,000,000/ل.ل. (مليارات وثلاثة وأربعون مليون ليرة لبنانية) وللعقار /313/ الدوير مبلغ إجمالي: /2,172,000,000/ل.ل. (مليارات ومئة واثنان وسبعون مليون ليرة لبنانية) وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع الشيوع وتضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته.
رئيس القلم
فاطمة فحص

وفيات

نتقبل التعازي بوفاة شقيقتنا الصغرى
راغدة أنطون سعاده

والدتها: جوليت المير
في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت ALUMNI حي الوردية، رأس بيروت اليوم الجمعة، الواقع فيه 23 كانون الثاني 2026، من الساعة 11:00 قبل الظهر حتى الساعة 6:00 مساءً.
صفية أنطون سعاده 009613748745/ اليسار أنطون سعاده 009613184643

ذكرى

يُصادف يوم الأحد 25 كانون الثاني، ذكرى مرور 15 سنة على وفاة المأسوف عليه
سمير ابليا فريحة
يُرجى ممّن عرفه وأحبه أن يذكره في صلواته.

بين الإلحاح الإعلامي ومتطلّبات الحكمة السياسية: عن «السرديّة» في زمن الحرب

نادر عجمي *

تُعدّ «السرديّة» أحد العناصر البنيوية في إدارة الحروب والنزاعات، إذ لا تقتصر وظيفتها على التوصيف الإعلامي للأحداث، بل تمتدّ إلى تشكيل الوعي العام، وضبط الذاكرة الجماعية، وتحديد الإطار التفسيري لما حدث، وفي هذا السياق، تبرز تجربة المقاومة في لبنان خلال مرحلتي «جبهة الإسناد 2023» وحرب «أولي البأس 2024» بوصفها حالة اتسمت بغياب سرديّة متكاملة في مقابل تعدّد الروايات المتنافسة والتحليلات التي خلطت بين المعطى المعلوماتي والرأي.

لقد تزامن هذا الغياب مع بيئة إعلامية معقّدة، ضمّت إعلام العدو المباشر، وإعلامًا معاديًا سياسيًا أو أيديولوجيًا، إضافة إلى أطراف صديقة ذات نوايا ومستويات وعي متباينة. هذا التداخل أدّى إلى اختلاط الوقائع، لا بسبب غياب الحدث ذاته، بل نتيجة غياب الإطار التحليلي الذي يسمح بفهمه ضمن سياقه العسكري والأمني والسياسي. ومع مرور الوقت، تحوّل هذا الاختلاط إلى عامل مؤثّر في تشكيل الرأي العام، سواء داخل البيئة الحاضنة للمقاومة أو في الفضاء الأوسع.

خلال هاتين المرحلتين من الحرب، نفّذت إسرائيل سلسلة عمليات نوعية استهدفت بنية المقاومة، شملت تفجير أجهزة اتصال، واغتيال قيادات ميدانية وقيادات من الصف الأول، وصولًا إلى اغتيال الأمين العام. وقد حملت هذه الوقائع أبعادًا رمزية وعملياتية كبيرة، وأحدثت صدمة واسعة، فتحت المجال أمام أسئلة متعدّدة، لم تقتصر على الخصوم، بل شملت أيضًا جمهور المؤيدين، حيث تداخلت الحاجة إلى الفهم مع حالة الصدمة والارتباك.

في هذا السياق، وجدت المقاومة نفسها أمام معادلة دقيقة بين متطلّبين متعارضين نسبيًا: من جهة، ضرورة استكمال تحليل ما جرى على المستويات العسكرية والأمنية والسياسية والمعنوية. ومن جهة أخرى، تصاعد المطالبة بتقديم سرديّة عامة تفسّر الأحداث. غير أن تقديم سرديّة في مرحلة مبكرة قد ينطوي على مخاطر موضوعية، أبرزها احتمال كشف معطيات حساسة، أو التأثير في معادلات الردع، أو إلحاق ضرر بالمعنويات، أو المساس بالاعتبارات الإنسانية المرتبطة بعائلات القادة الشهداء. من هنا، يمكن فهم الامتناع المرحلي عن تقديم سرديّة شاملة بوصفه خيارًا إداريًا مرتبطًا بتوقيت الإفصاح، لا انسحابًا من المسؤولية.

يزداد تعقيد هذه الإشكالية عند النظر في طبيعة المشهد الإعلامي. فالإعلام المعادي لا يشكّل كتلة متجانسة؛ إذ يمكن التمييز بين إعلام العدو الذي يؤدّي وظيفة نفسية واستراتيجية مباشرة، تهدف إلى تضخيم الإنجاز الإسرائيلي وتحطيم المعنويات، وبين إعلام معادٍ سياسيًا أو أيديولوجيًا يعتمد خطابًا تحليليًا أقل حدّة، لكنه أكثر قدرة على التسلّل إلى الوعي العام، وغالبًا ما يكون تأثيره أعمق. ورغم اختلاف الأدوات، يلتقي هذان النمطان عند هدف مشترك يتمثّل في فرض سرديّة من خارج التجربة.

في المقابل، لا يمكن النظر إلى الأطراف الصديقة بوصفها كتلة واحدة. فبعضها ينطلق من دافع معرفي يسعى إلى الفهم، انطلاقًا من قناعة بأن الكشف المنضبط للحقيقة يسهم في حماية التجربة من التشويه. في حين ينخرط آخرون في سباق على المعلومة بدوافع تتصل بالشهرة أو السبق الإعلامي، أو التباهي بالقرب من دائرة القرار، ما أفضى إلى تداول معلومات مجتزأة، وتحليلات غير مكتملة، وروايات متناقضة.

تتجلّى خطورة هذا الواقع في أن المعلومة، في زمن الصراع، لا تكتسب قيمتها

> **اسهم الانتشار الواسع للبودكاست والمنصات الرقمية، رغم إيجابياته، في توسيع دائرة الاجتهادات غير المنضبطة، وتعميق حالة الارتباك في الوعي العام**

من دقتها فحسب، بل من موقعها ضمن السياق العام. فالمعلومة الصحيحة حين تُفصل عن إطارها الزمني والتحليلي قد تتحوّل من أداة للفهم إلى عنصر للتشويش. وقد أسهم الانتشار الواسع للبودكاست والمنصات الرقمية، رغم إيجابياته، في توسيع دائرة الاجتهادات غير المنضبطة، وتعميق حالة الارتباك في الوعي العام.

فإذا بحثنا في الحروب الماضية، وجدنا أن الحروب لم تُخَض بالسيوف وحدها، بل بالكلمة المنقوشة والذاكرة المُدارة؛ ففي مصر الفرعونية تحوّلت معركة قادش إلى ملحمة نصر إلهي صيغت على جدران المعابد رغم تعادلها الواقعي، بينما صاغ الأشوريون حولياتهم كأناشيد رعب لا تعرف الهزيمة، فمحوا الإخفاق وخلّدوا القسوة بوصفها قوةً كونية، أمّا الفرس، ففي نقش «بيستون» جعل دارا الكبير (يعرف أيضاً بـ«دارا الأول») هو أحد أعظم ملوك الإمبراطورية الأخمينية، حكم تقريباً من 522 إلى 486 ق.م) خصومه «كذبة» وحكمه «نظامًا مقدّسًا».

في حين كتب پوليبيوس قيصر حروبه بلسان المدافع المتحضّر ليحوّل الغزو إلى ضرورة أخلاقية. ونقش أغسطس «إنجازاته» بوصفها سلامًا دائمًا لا مكان فيه للهزيمة. وفي الصين، أعادت السجلات الرسمية كل نصر إلى تفويض السماء، وكل سقوط إلى فساد الحاكم لا إلى احتلال القوة. بينما رفعت مسلّات بلاد الرافدين الملوك فوق البشر، وجعلت الأعداء ظلالاً منكّسة بلا أسماء. هكذا، عبر الحضارات، لم تكن السردية مرآة الحرب بل أداتها: تُجمّل الانتصار، تُنكر الهزيمة، وتحوّل التاريخ من وقائع إلى خطاب سلطة.

وفي القرن المنصرم، وبعد حرب فيتنام، احتاجت الولايات المتحدة إلى سنوات لإعادة بناء سرديّة تفسّر الهزيمة بوصفها نتيجة «خيارات سياسية خاطئة»، لا فشل عسكري بنيوي، بهدف إعادة دمج الجيش في المجتمع. وفي فرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية، جرى تضخيم سرديّة المقاومة وتهميش حقيقة التعاون مع الاحتلال، حفاظًا على الوحدة الوطنية. وفي الجزائر، شكّلت سرديّة النصر التحرّري أساس الهوية الوطنية، مقابل سرديّة فرنسية تبريرية للانسحاب. وبعد نكسة 1967، جاء خطاب تنحّي الرئيس جمال عبد الناصر اعترافًا بالهزيمة، ووضعًا للكرامة الوطنية فوق الموقع والسلطة، إذ التصق بالشعب، وتحمّل المسؤولية، وحمّل شركاءه في القيادة العسكرية تبعات ما جرى، وانطلق من ذلك نحو حرب الاستنزاف. في المقابل، لجأت دول عربية أخرى إلى توصيف لغوي مخفّف، ولم تُصغ سردية متماسكة لما حدث إلا بعد حرب 1973.

في الحرب العراقية - الإيرانية، لم يكن الصراع عسكريًا فقط، بل صراعًا بين سرديّتين متعارضتين أيضًا. صاغت إيران الحرب بوصفها «دفاعًا مقدّسًا» فُرض عليها لحماية الثورة والسيادة، وحوّلت الخسائر البشرية إلى تضحيات ذات معنى أخلاقي وتاريخي. وعبر دمج البُعدين الديني والوطني، نجحت في بناء رواية جامعة ترسّخت مؤسسيًا في الإعلام والتعليم والذاكرة العامّة. في المقابل، قدّم النظام العراقي سرديّة، دفاعيّة في خطابها وعدوانية في واقعها، قائمة على التعبئة القسرية والتمجيد السلطوي. ومع طول أمد الحرب وتراكم الخسائر، افتقرت هذه السرديّة إلى شرعية أخلاقية مقنعة، فتآكلت داخل المجتمع. لم تستطع الرواية العراقية تحويل الحرب إلى معنى مستدام، وبقيت مرتبطة بسلطة فرضتها بالقوة. وبانتهاء الحرب، ظهر أن الانتصار الحاسم كان سرديًا لا عسكريًا. فالسردية الإيرانية بقيت حيّة وقابلة للتداول، بينما سقطت السرديّة العراقية بسقوط النظام الذي أنتجها.

وحتى إسرائيل نفسها، عقب إخفاقها في لبنان عام 2006، بادرت إلى تشكيل لجنة فينوغراد للتحقيق في أسباب الإخفاق في مواجهة المقاومة. وقد أنهت اللجنة أعمالها عام 2008، وأصدرت توصيات لتحسين صنع القرار العسكري والسياسي في المستقبل. ورغم أنها لم تُحمّل مسؤوليات شخصية صريحة، ما أثار جدلًا داخليًا واسعًا، فإن تقريرها المؤلّف من نحو 600 صفحة قدّم ما يشبه سرديّة داخلية هدفت إلى حماية ثقة المجتمع بالمؤسسة العسكرية.

تشير هذه التجارب إلى حقيقة أساسية مفادها أن غياب السرديّة يفتح المجال أمام فرض سرديّات بديلة. فالسرديّة ليست أداة دعائية فقط، بل آلية لإدارة الذاكرة الجماعية وتحديد المعنى السياسي والتاريخي لما جرى، وأن الدول عبر التاريخ لم تتبع قاعدة واحدة في توقيت السرديّة: فبعضها طرح سرديّته أثناء الحرب، وبعضها أجّلها إلى ما بعد انتهاء الحرب وفقًا لظروف الحرب النفسية وقدرة الدولة على إدارة الوعي العام.

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إنّ تقديم سرديّة عن الحرب الأخيرة يمثّل مصلحة للمقاومة، شرط أن يتم ذلك ضمن معايير دقيقة، توازن بين حق البيئة والجمهور في المعرفة ومتطلبات الأمن والردع والدقة التاريخية. فهل يمكن تحقيق هذا التوازن؟

ويُثار في النقاش العام سؤالٌ إشكالي مفاده: هل غابت السرديّة عن المقاومة، أم أن الإشكال يكمن في سوء فهم وظيفة السرديّة وحدودها في زمن الصراع المفتوح؟ إنّ مقاربة هذا السؤال تقتضي، أوّلًا، التمييز المنهجي بين السرديّة بوصفها إطارًا تفسيريًا جامعًا يُنتج المعنى ويضبط اتجاه الوعي العام، وبين الكشف التفصيلي للاحداث الأمنية والعسكرية، الذي يخضع لمنطقٍ مغاير تحكمه اعتبارات السرّية والردع والأمن القومي.

منذ عام 1982، نجحت المقاومة في بناء سرديّة متماسكة ومتراكمة شكّلت مرجعية شرعية ووعيًا جمعيًا منظمًا، ربط بين الفعل المقاوم ومعنى الدفاع عن الأرض والسيادة. وقد بلغت هذه السرديّة ذروتها الرمزية مع تحرير الجنوب عام 2000، حين تحوّل الحدث من إنجاز عسكري إلى محطة تاريخية مؤسسة في الذاكرة الوطنية والقومية، تؤكد فاعلية خيار المقاومة وتمنحه بُعدًا تاريخيًا يتجاوز اللحظة الآنية. وفي حرب تموز 2006، لم تتعرض هذه السرديّة لانكسار، بل أعادت إنتاج نفسها عبر إعادة تأطير التجربة بوصفها صمودًا استراتيجيًا في وجه عدوان شامل، مع الحفاظ على الخط الناظم الذي يربط المقاومة بحماية الوطن ومنع العدو من تحقيق أهدافه.

ومع انخراط المقاومة في الحرب السورية، خضعت السرديّة لعملية توسعة وظيفية. إذ أُدرج البُعد الأمني - الاستراتيجي ضمن بنيتها التفسيرية، وقدّم التدخّل بوصفه ضرورة وقائية لحماية لبنان من تمدّد التنظيمات التكفيرية، لا انزلاقًا خارج منطق الدفاع. وهنا، لم تُلغ المقاومة سرديّتها السابقة، بل أعادت تركيبها ضمن إطار أشمل يربط بين الأمن الوطني، والاستقرار المجتمعي، وتشابك الساحات الإقليمية. وعلى امتداد أكثر من أربعة عقود، حافظت المقاومة على خط سرديّ موحّد يمنع تفكيك التجربة أو اختزالها، ويربط بين تحرير الأرض، ومواجهة إسرائيل، والدفاع عن لبنان في بيئة إقليمية متغيرة.

في هذا السياق، شكّل السابع من أكتوبر 2023 محطة مفصلية أعادت فيها المقاومة إنتاج سرديّتها بما يتلاءم مع تحوّل نوعي في مسار الصراع. فمع إعلان عملية «طوفان الأقصى» وفتح «جبهة الإسناد»، بلورت المقاومة خطابًا واضح المعالم، ارتكز على توصيف ما جرى بوصفه عدوانًا إسرائيليًا شاملًا على الشعب الفلسطيني ومقاومته، تجاوز كونه حدثًا محليًا ليغدو تهديدًا شاملًا للشعب الفلسطيني في غزة وفلسطين. ومن هذا المنطلق، جاء فتح جبهة الإسناد كخيار محسوب، يُفهم بوصفه ردًا دفاعيًا، وأداة لإعادة التوازن إلى معادلة الردع، ووسيلة لمنع الاستفراد الإسرائيلي بغزة وشعبها الأعزل.

وقد دعّمت المقاومة هذا الخيار بسرديّة أخلاقية - سياسية متكاملة، قدّمت فيها

> **إنّ تقديم سرديّة عن الحرب الأخيرة يمثّل مصلحة للمقاومة، شرط أن يتم ذلك ضمن معايير دقيقة، توازن بين حق البيئة والجمهور في المعرفة ومتطلبات الأمن**

المواجهة بوصفها واجبًا وجوديًا لا ينفصل عن نصرة فلسطين، مؤكدة أن الفعل العسكري ليس غاية في ذاته، بل جزء من استراتيجية ردع سياسية وأمنية أشمل. وفي هذا الإطار، سعت المقاومة إلى ترسيخ فكرة أن المواجهة ليست فلسطينية خالصة، بل صراع ذو بُعد أممي–حضاري، وأن توسيع الجبهات لا يمثّل نزوعًا عبثيًا إلى التصعيد، بل أداةً استراتيجية تهدف إلى تشتيت قوة العدو وتقييد قدرته على فرض معادلات أحادية.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستدلال منطقيًا على أن السرديّة التي قدّمتها المقاومة بعد السابع من أكتوبر، بما فيها فتح جبهة الإسناد وحرب «أولي البأس»، جاءت منسجمة مع مسارها التاريخي، وأعادت تثبيت مفاهيم الردع والعدالة والواجب الأخلاقي ضمن إطار أشمل يربط بين الأمن الوطني، والاستقرار المجتمعي، والاستعداد لتحمّل كلفة الصراع، واختلاف الحسابات السياسية والنفسية المرتبطة بالحرب. فالسرديّات في زمن النزاعات لا تُقاس بالإجماع، بل بقدرتها على الصمود والتأثير وتقديم تفسير متماسك للأحداث. وقد دافع حزب الله عن سرديّة فتح جبهة الإسناد في خطابه السياسي والإعلامي والفكري حتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين أكتوبر 2024، وكان هذا الدفاع منسجمًا مع المحدّدات الأخلاقية والدينية في نصرة المظلوم، ومع عقيدته السياسية في الدفاع عن غزة والضغط لوقف العدوان. وبذلك، بدت السرديّة متسقة مع منظومة أخلاقية وقيمية متكاملة، تجمع بين البُعد الإنساني والديني والقومي، ولا تنفصل عن تاريخ المقاومة وخياراتها المعلنة.

ومن هنا، يتضح أن ما يُطالَب به اليوم، وبإلحاح، بأنّ على المقاومة أن تقدّم سرديّة وأن تقول ما حصل، لا يتمتع، في جوهره، إلى حقل السرديّات، بل إلى مطلب الكشف التفصيلي عن وقائع أمنية وعسكرية محددة، كعمليات الاغتيال، أو استهداف القدرات، أو تفجيرات أجهزة الاتصال. غير أنّ هذا المطلب يتجاهل حقيقة أساسية في دراسات الحروب والصراعات، مفادها أنّ السرديّة ليست سجلًا وقائعيًا تفصيليًا، وأن الإفصاح الكامل عن الإخفاقات أثناء الصراع نادر في التجارب التاريخية، حتى لدى الدول المستقرة والمؤسسات النظامية، التي لا تكشف عن كثير من أسرارها إلا بعد مرور عقد من الزمن أو أكثر.

ومع ذلك، لم تنكر قيادة المقاومة وجود تقصير أو قصور في بعض المحطات، بل أقرت بذلك علنًا، وأعلنت تشكيل لجان تحقيق مختصة، من بينها لجنة التحقيق في قضية تفجير أجهزة «البيجر». ومن المنطقي افتراض أنّ المقاومة أجرت تحقيقات معمّقة في مختلف الأحداث التي رافقت فتح جبهة الإسناد، وأنها ربما توصّلت إلى نتائج واضحة في عدد من الملفات الحسّاسة، وحدّدت مكامن الخلل والمسؤوليات. كما إنّ منطق الدولة والحركات الثورية، على السواء، يفرض أن يبقى الإفصاح عن هذه النتائج خاضعًا لتقدير القيادة، لا لضغط الرأي العام، ولا سيما في ظل استمرار التهديدات الوجودية.

ومن الطبيعي، في هذا السياق، أن تحتفظ المقاومة بحق سيادي في إدارة المعرفة الأمنية والعسكرية، وتحديد ما يُقال وما يُحجب، وفقًا لمعايير المصلحة العليا والأمن الجماعي. وعليه، فإن تحميل المقاومة عبء الكشف الشامل لا يستند إلى منطق علمي أو تاريخي راسخ، بل إلى خلطٍ بين حق المعرفة والمكاشفة لتعزيز المصداقية، وواجب السرية في ظل التهديدات. وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ المقاومة لم تُقصّر في تقديم سرديّة عامّة ومتماسكة لجبهة الإسناد وحرب «أولي البأس»، وقدّمت الحد الأدنى الضروري من الاعتراف، واتخذت الإجراءات اللازمة لمعالجة الإخفاقات، وهو ما يُعدّ، في هذه المرحلة، كافيًا ومتماشيًا مع طبيعة الصراع وحدّة المخاطر القائمة.

* أستاذ جامعي

كلمات متقاطعة 5009

افقيا

1- شاعر هجاء عربي فارسي الأصل من كبار الشعراء في عصره - 2- فرعون مصري - كرم وسخاء - 3- إلهي - للتمني - 4- التدَخل في شؤون الغير - خاصتك - 5- طعم الحنظل - شخص عالي الكفاءة والتدريب في الجيش - 6- مقدار من الزمن - دولة أوروبية - 7- مبْضع الجرّاح - من الحيوانات - 8- مادة كيميائية مُحرقة - نثر الماء - 9- فيء الشجر - من يتولى مسؤولية الفصل في المباريات الرياضية - 10- رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء المتن الشمالي - 2- بيت العنكبوت - خلاف غرب - وجع - 3- حاكم إمارة - من الحيوانات - 4- حفر البئر - بحر - زؤان يكون بين الحنطة - 5- جعة - تجيب - 6- أصل - يستعمله الحلاق - أمر فظيع - 7- يُبطل مفعول العقد - إزدرد - 8- حرّك وهزّ - جرم سماوي - ود - 9- بلدان - مدينة روسية - 10- نبات يُستخرج من بذوره زيت معروف يحمل أزهاراً كبيرة صفراء اللون

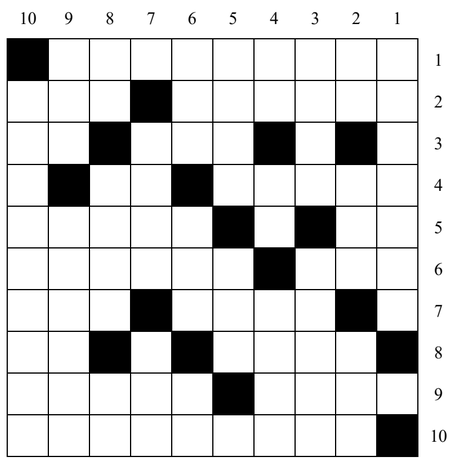

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الكي دورسيه - 2- فوكلند - 3- لويس - في - شك - 4- ف ف ف - ناول - 5- آر - برك - لم - 6- ما - أثقال - 7- حدشيت - سخيّ - 8- بر - أهنّي - رم - 9- نبش - أغلق - 10- باباي - جنّ

عمودياً

1- اللواء - بنج - 2- حرب - 3- كفيف - مدّ - شب - 4- يوسف باشا - 5- دكّ - فر - يهاب - 6- ولف - كاتنغا - 7- رنين - يلي - 8- سد - القس - 9- شوماخر - 10- هيكل - ليمان

sudoku 5009

5		6		8	7			3
					4		5	
	9	8	3					6
3	5	1				7		
				3				
	8	7				3	1	9
1					3	8	9	
	7		8					
			5	1	9	2	4	

حلول الشبكة السابقة

2	5	3	8	4	6	7	9	1
7	4	8	9	1	3	5	6	2
6	9	1	2	5	7	4	8	3
5	7	2	3	9	8	1	4	6
9	3	4	5	6	1	8	2	7
1	8	6	4	7	2	3	5	9
4	1	7	6	8	9	2	3	5
8	2	9	7	3	5	6	1	4
3	6	5	1	2	4	9	7	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 306

كلمة السر من 7 حروف: بلدة لبنانية في قضاء البترون

العلالي - اده - بجدرفل - تحوم - جران - حردين - حلتا - داعل - دريا - دوق - راس نحاش - راشكيدا - رام - زان - شكا - صغار - عرطز - كفرعبيدا - كور - مار ماما

ا	ب	د	ا	ع	ل	ن	ل	ن	ح
ه	ل	ر	ا	م	ا	ف	ا	ر	ش
ا	د	ع	ت	ز	ر	ر	د	ر	ا
د	ش	ا	ل	د	ج	ي	ز	ا	د
ي	ا	ك	ج	ا	ن	و	ط	س	ي
ك	ت	ب	ا	د	ل	ا	ر	ن	ب
ش	ل	ا	ر	ت	ر	ي	ي	ح	ع
ا	ح	ر	و	ر	د	و	ق	ا	ر
ر	و	ك	د	ر	ا	ع	ص	ش	ف
م	م	ا	ر	م	ا	م	ا	ر	ك

حلول الشبكة السابقة: قهرمانة

عملية حسابية 306

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		+		=	41
X		X		X		
8	X		٪		=	16
–		٪		X		
	X	4	٪		=	7
=		=		=		
89		6		80		

حلول الشبكة السابقة

85	٪	17	X	7	=	35
٪		X		X		
5	X	4	X	4	=	80
X		–		+		
3	X	9	٪	9	=	3
=		=		=		
51		59		37		

شبكة العنكبوت 306

إعداد نعوم مسعود

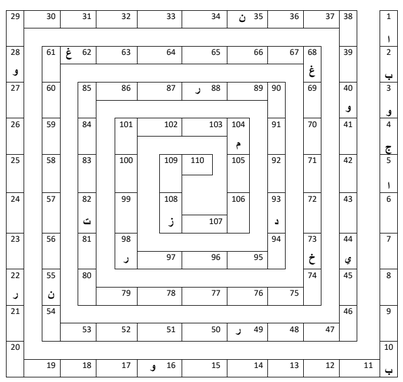

1 – 5 عاصمة نيجيريا
4 – 16 ممثل فرنسي راحل
15 – 20 عاصمة طاجيكستان
19 – 22 من التوابل العطرية تضاف الى الطعام لاعطائه نكهة
21 – 26 شركة سعودية تعمل في مجالات النفط والغاز
25 – 31 عاصمة سريلانكا
30 – 40 دولة افريقية كان اسمها قديماً « فولتا العليا »
39 – 49 مليادير هندي راحل دخل قائمة فوربس عام 2022
47 – 55 مدينة ومرفأ بحري رئيسي في السودان على البحر الاحمر
53 – 62 ممثل انكليزي اشتهر بلعب دور العميل السري جيمس بوند
60 – 68 مدينة المانية في ولاية بافاريا
68 – 71 طائر الشؤم
70 – 77 مؤرخ وفيلسوف من اكبر المؤرخين العرب يُنسب اليه تاسيس علم الاجتماع
75 – 82 رواية اسبانية من روائع الادب العالمي الفها سرفانتس
87 – 82 نادي كرة قدم انكليزي
86 – 98 مغنية وممثلة وعارضة ازياء لبنانية
96 – 104 ملكة جمال لبنان عام 1999
104 – 110 دولة اسيوية

حل شبكة العنكبوت السابقة

كاريكال - الليدي هستر لوسي ستانهوب - هوبارت - تيتوس - توسكانيني - نيكولا ساركوزي - زياد مكاري - رينا هيوارت - ثريا بختياري - اريزونا - نادرة عساف - افقا - قايس - سردينيا - يانوح - حسون - نشوان - انانية

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5009

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام ألماني (1922-2011) إنكليزي الجنسية. يُعتبر من أشهر رسامي الحداثة في بريطانيا

7+6+3+5 = دولة أوروبية ■ 4+2+2+10+9= إسم لشهر تموز ■ 3+11 = وضع خلسة

حل الشبكة الماضية: **احمد التوفيق**

أحوال المهنة

السلطة الرابعة عند مفترق طرق انتفاضة أم استسلام للخوارزميات؟

استناداً إلى تقرير «معهد رويترز» الجديد، فإنّ نموذج الصحافة الرقمية إلى انهيار: إذ يتوقع تراجع زيارات البحث بنسبة 43٪ خلال ثلاث سنوات. يتزامن ذلك مع تجلّي الأخبار، خصوصاً في فئة الشباب، لذا، تردّ غرف الأخبار بالرهان على التحقيقات الإنسانية والعمق، وملاحقة الجمهور على «يوتيوب» و«تيك توك»، مع فجوة آخذة في الجنوب العالمي

علي سرور

لم يعد الحديث عن «أزمة الصحافة» توصيفاً إنشائياً أو مبالغة خطابية، فالأرقام التي قدّمها تقرير «معهد رويترز للصحافة» حول اتجاهات الإعلام والتكنولوجيا لعام 2026 تُحوّل القلق المزمن داخل غرف الأخبار إلى إنذار موثّق بالأدلّة. ولم تعد الصحافة تواجه تحدّياً واحداً، بل سلسلة انهيارات متزامنة تمسّ التوزيع، والتمويل، والعلاقة مع الجمهور، ومعنى المهنة نفسها.

استند التقرير، الذي أعدّه الباحث نِك نيومان ونشره يوم الإثنين الماضي، إلى استطلاع شمل 280 من قادة المؤسسات الإعلامية في 51 دولة، ويكشف عن إجماع نادر بأنّ النموذج الذي حكم الصحافة الرقمية خلال العقدين الماضيين ينهار، من دون بديل واضح حتى الآن.

سقوط بوابة العبور: البحث يتراجع 43 في المئة

لعلّ أخطر ما يرصده التقرير، ليس تراجع الإيرادات بحدّ ذاته، بل تآكل شريان الوصول إلى الجمهور. يتوقّع ناشرو الأخبار أن ينخفض حجم الزيارات القادمة من محركات البحث بنسبة 43 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة. هذا الرقم وحده كفيل بإعادة رسم خريطة الإعلام الرقمي. لا بقتصر الأمر على التوقّعات، إذ إنّ البيانات الفعلية التي جمعها التقرير من أكثر من 2,500 موقع إخباري حول العالم، عبر منصة تحليل المحتوى المخصّص للناشرين الرقميين «تشارت بيت»، تُظهر أنّ الزيارات القادمة من «غوغل» تراجعت بالفعل بنسبة 33 في المئة عالمياً. أمّا «غوغل ديسكفر»، الذي يُعدّ شرياناً أساسياً في الأسواق ذات الانتشار الواسع لنظام «أندرويد»، فانخفضت زياراته بنسبة 21 في المئة.

هذه الأرقام تعني ببساطة أنّ النموذج القائم على «اكتب، تُكافأ بالوصول» انتهى. والصحافة التي بنت استراتيجيتها التحريرية على تحسين الظهور في نتائج البحث، تجد نفسها اليوم أمام خوارزميات تغيّر قواعد اللعبة من دون إنذار، وتُعيد توزيع الانتباه على حسابها.

جمهور ينسحب وإعلام يلهث

يتقاطع هذا التراجع مع ظاهرة أوسع يصفها التقرير بـ«تجنّب الأخبار»، إذ لم يعد الجمهور، وخصوصاً الشباب، يشكّك فقط بصدقية المؤسسات الإعلامية، بل بات يتعمّد الابتعاد عنها. في عالم يفيض بالأزمات، يتحوّل الخبر إلى مصدر إرهاق نفسي، لا أداة فهم.

لكنّ الأزمة أعمق من «تعب الجمهور». الصحافة نفسها أسهمت، عن قصد أو عن غير قصد، في هذا الانفصال، حين خضعت لإيقاع المنصّات، وراكمت محتوى سريعاً، متشابهاً، منزوع السياق، يلهث خلف الخوارزمية بدل مساءلتها.

أمام هذا الانسداد، تكشف نتائج التقرير تحوّلاً لافتاً في أولويات غرف الأخبار. في مواجهة الذكاء الاصطناعي، قال مديرو المؤسسات الإعلامية إنّهم يخطّطون للتركيز بشكل أكبر على ما لا تستطيع الآلة تقليده بسهولة، وهو التحقيقات الأصلية والعمل الميداني.

كذلك، أشار التقرير إلى نيّة واضحة لتعزيز التحليل السياقي والقصص الإنسانية. في المقابل، تخطّط المؤسسات لتقليص «صحافة الخدمات»، والمحتوى الدائم (evergreen)، والأخبار العامة السريعة.

هذا التحوّل يبدو، ظاهرياً، استعادة لجوهر المهنة. لكنّه في العمق اعتراف ضمني بأنّ الصحافة خسرت معركة الكمّ، ولم يبقَ لها سوى الرهان على النوع.

في موازاة ذلك، يرصد التقرير انتقال مركز الثقل إلى خارج المواقع الإخبارية. وهنا يتصدّر «يوتيوب» أولويات الناشرين لعام 2026، ما يجعله المنصّة الأساسية التي سيُضخّ فيها المزيد من الموارد. ثمّ يليه «تيك توك» و«إنستغرام»، في إشارة واضحة إلى هيمنة الفيديو والصوت على حساب النصّ.

هنا، تتكرّس المفارقة الخطيرة: أنّ المؤسسات الإعلامية تدرك أنّ المنصّات أضعفتها، لكنها مضطرّة إلى ملاحقتها حيث يوجد الجمهور، ولو على حساب استقلالها التحريري.

الذكاء الاصطناعي عدو ام صديق؟

يتناول التقرير بحذر مسألة ترخيص المحتوى لمنصّات الذكاء الاصطناعي. لكنّ الأرقام تُظهر أنّ 20 في المئة فقط من الناشرين يُراهنون على أن تكون الإيرادات من هذا المصدر «كبيرة»، فيما يرى نصف المشاركين أنّ مساهمتها ستكون «طفيفة»، ويعتقد 20 في المئة أنّها لن تدرّ أي دخل يُذكر. بتعبير آخر، تفاوض الصحافة على بيع مادتها الخام، وهي تدرك مسبقاً أنّ العائد لن يكون بحجم الخسارة البنيوية التي تُعانيها.

أمّا على مستوى الاستخدام الداخلي للذكاء الاصطناعي، تبدو الصورة منقسمة. 44 في المئة من المشاركين وصفوا مشاريع الذكاء الاصطناعي في غرف أخبارهم بأنها «واعدة»، مقابل 42 في المئة اعتبروها «محدودة النتائج».

أزمة غير متكافئة

رغم أنّ تقرير «معهد رويترز» يقدّم أرقامه بوصفها «عالمية»، فإنّ آثار هذه التحوّلات لا تتوزّع بالتساوي بين الشمال العالمي والجنوب. فالتراجع المتوقّع في زيارات محركات البحث بنسبة 43 في المئة، والانخفاض الفعلي في زيارات «غوغل» و«غوغل ديسكفر»، قد يُنظر إليه في مؤسسات الشمال بوصفه أزمة نموذج أعمال قابلة للإدارة عبر تنويع المنصّات أو رفع الاشتراكات. أمّا في الجنوب، حيث لا تزال الصحافة تعتمد بدرجة أكبر على الزيارات المجانية والإعلانات الهشّة، فإنّ هذا التراجع يُترجم مباشرة إلى تهديد وجودي.

في الأسواق الغربية، يمتلك جزء من المؤسسات الإعلامية قدرة نسبية على امتصاص الصدمة عبر الاشتراكات، والبنية التقنية، وفرق البيانات، إلى جانب إمكانية التفاوض على صفقات ترخيص مع شركات الذكاء الاصطناعي، وإن كانت عوائدها محدودة.

في المقابل، تواجه مؤسسات الجنوب واقعاً أكثر قسوة. فضعف ثقافة الدفع مقابل الأخبار، وتقلّص الإعلانات المحلية، وغياب الدعم العام المستقر، تجعل أي خسارة في الوصول تعني خسارة فورية في الدخل، من دون شبكات أمان بديلة. الأخطر أنّ التحوّل نحو المنصّات المرئية مثل «يوتيوب» و«تيك توك»، الذي يُعدّ خياراً استراتيجياً في الشمال، يتحوّل في الجنوب إلى علاقة تبعيّة كاملة لمنصّات عابرة للحدود، تتحكّم بالتوزيع والعائد والخوارزميات، من دون أي قدرة تفاوضية حقيقية للمؤسسات المحلية. وهكذا، تُضاف الهيمنة الرقمية إلى تاريخ طويل من اختلالات الإعلام العالمي، حيث يُنتج الجنوب القصص، وتُستخرج قيمتها في مراكز القوة التكنولوجية.

في هذا السياق، يصبح الصمت النسبي للتقرير عن هذه الفجوة البنيوية جزءاً من المشكلة، لا تفصيلاً هامشياً. فالأزمة الإعلامية ليست واحدة في نتائجها، ولو تشابهت في أعراضها. وما يُقدَّم اليوم بوصفه «تحوّلاً رقمياً مؤلماً» في الشمال، قد يُفضي في الجنوب إلى اختفاء مؤسسات كاملة، وإلى فراغ إعلامي تملؤه الدعاية، أو المعلومات المضلّلة، أو الصمت.

صحافة الشعب

في ضوء ما يرصده «معهد رويترز للصحافة» حول التوازنات العالميّة للإعلام، لم يعد الحديث عن الصحافة مجرّد مسألة تكنولوجيا أو أدوات يمكن لأي منطق رأسمالي تقليدي التعامل معها بوصفها فرصة سوقية أو محلّ استثمار إضافي. تشير البيانات إلى أن أقل من ربع الجمهور العالمي يعتمد في مصادره الإخبارية على المواقع أو التطبيقات الصحافية التقليدية، بينما يتجه الجزء الأكبر نحو منصّات تُدار بالخوارزميات وتحت سيطرة الشركات المعلاقة، وهو انزياح يؤشر إلى إعادة توزيع الانتباه والمعرفة بعيداً من الصحافيين المهنيين الذين كانوا يشكّلون عمود النسيج الإعلامي في عقود مضت.

تتحوّل المعرفة، تلك القوة التي تُنتج وعياً جماعياً حقيقياً، إلى سلعة خام تُدار ولا تُنتَج، يخضع مشروعها لمعدّلات الربح والهيمنة التقنية، لا لمصلحة الأكثرية البشرية أو لمتطلّبات العدالة الاجتماعية. فحين تُصاغ «الحلول» من منظور الأسواق القادرة ورؤوس الأموال الكبرى، يُدفع ثمن «التحوّل الرقمي» بأجور الصحافيين، وباستقلال غرف الأخبار، وبحقّ المجتمعات المهمّشة في إعلام يُشبهها ويخدمها، ليصبح محتوى الخبر في نهاية المطاف منتجاً استهلاكياً يُعدّ للمنصات، لا مشروعاً اجتماعياً وعاماً.

وفي بلدان الجنوب، حيث تعمل الأكثريّة الصحافية في سياقات هشة اقتصادياً وسياسياً، لا يحمل صعود الذكاء الاصطناعي وعداً بالكفاءة، بل يضيف طبقة من المخاطر في منظومة إعلامية سبق أن صُمّمت لتجريد العمل من قيمته، ولتغذية نماذج تراكم الثروة لدى الأقلية القليلة. لم يعد ضعف الثقة في الإعلام مجرد نتيجة لسوء الأداء، بل تعبيراً عن إعادة صنع سوق المعرفة بشكل يخدم المنصات العملاقة، وليس المصلحة العامة.

من هذا المنطلق، يصبح الدفاع عن الصحافة ليس دفاعاً عن الصحافيين فقط، بل عن الحق الجماعي في المعرفة، وعن الحق في أن تُنتَج الأخبار من داخل المجتمع، لا أن تُستنزف لخدمة اقتصاد المنصات والطبقات الحاكمة. فحين تُهمل احتياجات الجنوب وعمّال الصحافة، يُدفع الثمن في نهاية المطاف من كلفة الحقيقة نفسها، وتتحوّل الكلمة الحرّة إلى بضاعة في سوق لا تعترف إلا بالأرباح والأسواق القادرة.

تباشير رمضان

تدخل الدراما السورية رمضان 2026 بأعمال تميل إلى قضايا السجون والاعتقال. لكن الكوميديا الناقدة تعود عبر «بنت النعمان» (تأليف محمد اوسو ـ إخراج سيف الشيخ نجيب). يرصد المسلسل دمشق الشعبية وهموم العشوائيات بسخرية واقعية. ويلعب بطولته سلوم حداد مع ريام كفارنة

هل تنقذ «بنت النعمان» الكوميديا السورية؟

لين ابو زينة

رغم دخول الدراما السورية ميداناً جديداً لم تطأه من قبل هذا العام وانشغالها بقضايا السجون وتجارب الاعتقال في ظل النظام السوري السابق، إلا أنّ الأعمال الكوميدية الناقدة التي تعالج مشكلات العشوائيات سوف تحجز مكانتها عبر مسلسل «بنت النعمان» (تأليف محمد أوسو ـ إخراج سيف الشيخ نجيب ـ إنتاج شركة «فانتيرا»).

هموم الغلابة

يحاول المخرج سيف الشيخ نجيب في مسلسله «بنت النعمان» (30 حلقة متصلة منفصلة) الذي سيعرض على تلفزيون «سوريا» في رمضان المقبل، أن يلاحق خفايا أحياء دمشق الشعبية، متناولاً بأسلوب ساخر ومحبّب هموم الناس اليومية ومفارقات العيش في العشوائيات، ضمن قالب يجمع بين الطرافة والواقعية.

تشارك في المسلسل نخبة من نجوم الدراما السورية، منهم حسن عويتي، وفادي صبيح، وسامر إسماعيل، ومرح جبر، وسوناتا سكاف، وزامل الزامل، وإيهاب شعبان، ومحمد حمادة، ومصطفى المصطفى ونجوم آخرون، فيما يؤدي بطولته سلوم حداد بدور «النعمان» وهو رجل أعمال ثري شديد التعلق بابنته أفروديت (ريام كفارنة)، إلى حد يصل أحياناً إلى السيطرة والهيمنة.

ويمنح هذا الارتباط المبالغ فيه الشخصية بُعداً نفسياً درامياً يتقاطع مع الطابع الكوميدي للعمل، ليخلق مواقف مفارقة ومشحونة بالتوتر الساخر.

الحنين إلى «الزمن الجميل»

تعرّف الجمهور إلى الممثل والمؤلف محمد أوسو عبر أعمال بقيت حاضرة في الذاكرة الدرامية السورية. فرض حضوره في الأعمال التي كتبها ولعب بطولتها، إلى درجة أنّ المشاهدين اعتادوا إطلاق اسم الشخصية على المسلسل بدلاً من عنوانه مثل «كسمو» في «بكرا أحلى» (كتابة محمد أوسو، وإخراج الراحل محمد الشيخ نجيب)، الذي حصد حينها حفاوة جماهيرية، ونال جائزة في «مهرجان أدونيا» السوري، وظلّ يجذب المشاهدين على مدار السنوات الماضية كلّما أعيد عرضه، إلى جانب «سلطة» في «كسر الخواطر» (كتابة محمد أوسو، وإخراج نذير عواد)، و«هارون» في «كثير من الحب كثير من العنف» (كتابة محمد أوسو، وإخراج فهد ميري).

وها هو أوسو يعود هذه المرة محافظاً على طابعه الكوميدي الذي يمزج بين السخرية والتراجيديا الخفيفة، وستشكل عودته بطرحه الكوميدي في التأليف والتمثيل إحياءً للزمن الجميل والارتباط الوجداني الذي لا تزال الدراما السورية تملكه لدى جمهورها.

عودة نجوم غائبين

يعد مسلسل «بنت النعمان» أحد أهم الأعمال المنتظرة في موسم رمضان 2026، خصوصاً مع عودة عدد من الوجوه الغائبة منذ سنوات، كانت شريكة في صياغة الذاكرة البصرية للسوريين، منهم سلافة عيوشق التي تعود بعد غياب 14 عاماً، هي التي اشتهرت بشخصية «الست جاكلين» في مسلسل «هومي هون». يُذكر أنّ عيوشق هي زوجة الفنان فارس الحلو، وقد غادرت سوريا معه في عام 2011 إلى فرنسا.

كما يعدّ أول عمل يُخرجه سيف الشيخ نجيب في سوريا بعد غياب دام ستّ سنوات، عمل خلالها على تقديم أعمال درامية وأفلام سينمائية في دول عربية.

قليل من الكوميديا

مع فقدان الدراما الكوميدية بريقها خلال السنوات الماضية، يعوّل الجمهور على عودة بعض الأسماء، على أمل إعادة هذا النوع الفني إلى سابق عهده، ليعبّر عن هموم المجتمع بطريقة فكاهية وهادفة.

في السياق نفسه، يشهد الموسم الدرامي المقبل حضوراً كوميدياً خجولاً. إلى جانب «بنت النعمان»، تسجّل الدراما الكوميدية عملين آخرين هما مسلسل «يا أنا يا هي» (الجزء الثاني ـ إخراج فادي وفائي ـ تأليف فادي وفائي وإيناس سعيد بمشاركة ورشة كتابة أردنية يقودها مهند صالح ـ بطولة أمل عرفة وأمل دبس، ومعهما نخبة من الممثلين) ومسلسل «ما اختلفنا» بموسمه الثالث، من إخراج وائل أبو شعر وكتابة مجموعة من المؤلفين.

يؤدي سلوم حداد دور رجل اعمال ثري شديد التعلق بابنته

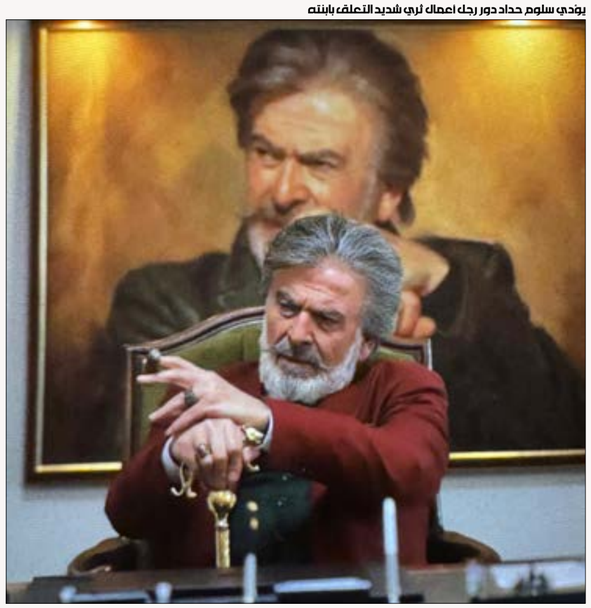

على الشاشة

حسن شكرون... «الأستاذ الثائر» على انهيار التعليم في لبنان

عادة حداد

يروي فيلم «كُوّة أمل» قصة حسن شكرون، أستاذ لغة عربية يواصل التعليم في ظل الانهيار الاقتصادي وتراجع قيمة رواتب الأساتذة في لبنان. بين العمل اليدوي والصف الدراسي، يتمسك شكرون برسالته التربوية، مقدّماً شهادة إنسانية وسياسية على أزمة التعليم الرسمي، وعلى فشل الدولة في حماية هذا القطاع الحيوي وكرامة معلميه.

تعرض «الجزيرة الوثائقية» فيلم «كُوّة أمل»، الذي يروي قصة أستاذ لبناني يعيش في قلب أزمة التعليم الخانقة. يتمحور الفيلم حول حسن شكرون، أستاذ اللغة العربية في ثانوية حسن كامل الصباح في مدينة النبطية، والذي يعمل أيضاً في عدد من المدارس الخاصة، محاولاً الاستمرار في أداء رسالته التربوية في ظل واقع اقتصادي واجتماعي بالغ القسوة.

ارتفاع وتيرة الإضرابات

توضح مخرجة الفيلم، رنا كوثراني، في حديث مع «الأخبار»، أن عرض الفيلم يتزامن مع ارتفاع وتيرة الإضرابات في القطاع التعليمي، مشيرة إلى أن الفيلم يسعى إلى أن يكون صوتاً للأساتذة في قطاع التعليم، سواء الرسمي أو الخاص، في ظل ما يعانونه من تهميش وضغوط متزايدة. بعد الانهيار الاقتصادي الذي ضرب لبنان، اضطر حسن شكرون إلى العمل في مهن يدوية إلى جانب التعليم، بعدما بات راتبه كأستاذ غير قادر على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية، مثل السكن والطعام. ومع ذلك، لم يتخلّ عن رسالته التربوية، ولم يتعامل مع التعليم بوصفه مجرد وظيفة، بل كقضية ومسؤولية أخلاقية ومعرفية. وخلال الفيلم، يقدم شكرون قراءة نقدية حادة لدور الدولة، مسلطاً الضوء على فشلها في حماية التعليم الرسمي وصون حقوق المعلمين، في ظل تفشي الفساد وغياب السياسات الجدية الداعمة لهذا القطاع الحيوي.

الأستاذ الثائر

تصف كوثراني شكرون بالثائر على تنميط التعليم وعلى الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتضيف «هو يؤمن بأن التغيير الحقيقي يبدأ من ثورة على نمط التعليم السائد، وعلى بنية الدولة الفاسدة التي أوصلت المعلمين والطلاب إلى هذا الواقع المأزوم». هذا الإيمان لا يُطرح كشعار نظري، بل يتجسد في ممارساته اليومية، وفي إصراره على الاستمرار في التعليم رغم كل الصعوبات. وتشير كوثراني إلى أن الفيلم ليس عملاً لحظوياً، إذ بدأ العمل عليه منذ عامين، إلا أن عرضه تأجل بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان. وتضيف أن القطاع التعليمي كان يعيش حالة انهيار منذ عام 2019، لكن التراجع الحاد بدأ يتضح أكثر في عام 2023، حين لم تُدولر الرواتب، ووصل راتب الأستاذ في بعض الفترات إلى ما بين 30 و40 دولاراً فقط. وتصف كوثراني هذا الواقع بالمضحك والمبكي في آن، مؤكدة أن الظروف التربوية لم تتحسن، بل ازدادت سوءاً، وأن ما يُقدَّم للأساتذة لا يتعدى كونه «إبرة مورفين» مؤقتة، لا تعالج أصل المشكلة.

أزمة بنيوية

وترى المخرجة أن الأزمة ليست مرحلية، ورغم كل ما يُطرح اليوم من إصلاحات، لم تتجاوز الرواتب سقف الـ200 دولار، وما أقرّ من زيادات لم تدخل في صلب الرواتب إنما باتت تتبخّر في ظلّ الارتفاع الجنوني لكلفة الحياة اليوميّة، ما يؤكد أن تعب الأستاذ حسن، وإرهاقه، وخوفه من المستقبل، في ظل جهد يومي مضنٍ وخوف دائم. وفي الوقت نفسه، هو فيلم سياسي، لأنه يربط هذا الجسد المنهك ببنية كاملة أوصلته إلى هذا الواقع.

> وثائقي «كُوّة أمل» شهادة إنسانية وسياسية على أزمة التعليم الرسمي

مدرسة الوطن

الفيلم موجه إلى كل من لا يزال يؤمن بأن المدرسة الرسمية ليست تفصيلاً هامشياً، بل ركيزة وطنية أساسية، تقول كوثراني. ففي هذه المدرسة، يوجد الفقير الذي يريد أن يتعلم، والثوري الذي يسعى إلى المعرفة، وكل من لديه قضية وطموح لكنه لا يملك المال. وهو موجه أيضاً لكل من يرى في الأستاذ كحامل معرفة ورسالة وقضية، لا كموظف فائض عن الحاجة. كما يخاطب كل من يريد أن يفهم أن ما نعيشه اليوم ليس قدراً محتوماً، بل نتيجة خيارات خاطئة اتُّخذت منذ زمن بعيد.

«كُوّة أمل»: السبت 24 كانون الثاني (يناير) - السابعة مساءً بتوقيت بيروت - «الجزيرة الوثائقية».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 23 كانون الثاني 2026 العدد 5695

عجبي!

نجوم لبنان... «إنسانية» على قياس المصالح

زينة حداد

«كأنّ النجوم اللبنانيين يعيشون على كوكب آخر». عبارة أجمع عليها الناشطون في الفضاء الافتراضي، على إثر انشغال أولئك النجوم بتقديم التعازي بضحايا الفيضانات التي ضربت تونس، متغاضين في الوقت نفسه عن الغارات الإسرائيلية التي استهدفت مناطق في جنوب لبنان أول من أمس وأدت إلى تشرد أكثر من أربعين عائلة.

صمت عن الجنوب... وتضامن واسع مع تونس

تسابق الممثلون والمغنون اللبنانيون في التعبير عن حزنهم على ضحايا الفيضانات في تونس، من دون أن يكتبوا ولو عبارة واحدة تُدين القصف الهمجي الذي طال قرى جنوبية. هذا الصمت فُسّر على أنه خضوع لإملاءات خليجية تمنع التعبير عن معاناة اللبنانيين في ظل العدوان، انسجاماً مع سياسات التطبيع الجارية. كما فُسِّرت على أنّ اللبنانيين يركبون موجة الترند سريعاً، بينما لا يملكون الجرأة للتعبير عن معاناة بلدهم ولو بحرف واحد. ليست هذه المرة الأولى التي يتجاهل فيها بعض اللبنانيين الانتهاكات الإسرائيلية، لكن ما حدث أول من أمس بدا واضحاً ومكشوفاً أكثر من أي وقت مضى.

إنذارات وتهجير... ونجومنا منشغلون

في هذا السياق، ضجّت مواقع التواصل بخبر الإنذارات التي أطلقها العدو، وطالت قرى جنوبية عدّة وتسبّبت في تهجير الأهالي والأطفال وسط برد قارس. في المقابل، كان النجوم اللبنانيون يتسابقون لإعلان تضامنهم مع ضحايا فيضانات تونس، ومن بينهم راغب علامة، ونانسي عجرم، وهيفا وهبي، وكارول سماحة، ونوال الزغبي، وغيرهم. صحيح أن التضامن مع تونس واجب إنساني، لكنّه لا يكتمل من دون تضامن مماثل مع أهل الجنوب الذين خسروا منازلهم بفعل عدوان همجي.

ريتا حايك الوحيدة التي أعلنت تضامنها مع أبناء بلدها

ريتا حايك صوت صارخ في القفار

في المقابل، كانت ريتا حايك الوحيدة التي أعلنت تضامنها مع أبناء بلدها. وكتبت تغريدة جاء فيها «مع سِلِم أو بلا سِلِم، مع سلاح أو بلا سلاح، هيي نفسها الحياة مع إسرائيل: ذلّ، وقتل، وإرهاب. إسرائيل لا تعترف بالقانون. لمَ، لا، ولن تريد السلام طالما وُجدت». هذه التغريدة شكّلت متنفّساً للبنانيين، الذين اعتبروا أنّ ريتا حايك ممثلة صادقة تلامس معاناة الناس بعيداً من التزلف والمصالح. ولفتت التعليقات إلى أنها وقفت إلى جانب اللبنانيين في الحرب الأخيرة، في وقت اختفى فيه زملاؤها عن السمع، خشية على مصالحهم الخليجية. وقد أجمع المتابعون على أنّ موقف ريتا حايك صادق ينمّ عن معدنها الأصيل.

سلاف فواخرجي... تضامن صادق

في السياق نفسه، لم تكن ريتا الوحيدة التي تذكّرت معاناة الجنوبيين، فقد شاركتها النجمة السورية سلاف فواخرجي، التي كتبت تغريدة على منصة إكس قالت فيها «قلوبنا بالجنوب»، وأرفقتها بوسم #جنوب_لبنان.

بدت فواخرجي الاستثناء بين النجوم السوريين، إذ عبّرت وحدها عن تضامنها، وتلقّت إشادة واسعة من اللبنانيين الذين رأوا فيها صوتاً صادقاً لا يُباع ولا يُشترى.

المفكرة

الكرنتينا على الخشبة

■ تجربة مسرحية توثق وتُعيد الاعتبار إلى حيّ الكرنتينا، تقدمها أنجيلا الحداد ضمن عرض «مشارف – Outskirts»، يوم الأربعاء 29 كانون الثاني (يناير) الجاري على خشبة مسرح «زقاق».

الحي الذي دائماً ما وُضع على هامش المدينة والذاكرة، تستعيد الحداد حكايته عبر أصوات متعددة وذاكرة جماعية متشظّية، لرفض الصمت في مواجهة الظلم الاجتماعي، وإعادة سرد قصة المكان وسكّانه، واكتشاف موضوعات الحرب والنزوح والعزلة. بين ذكريات موجعة وأخرى دافئة، ينسج العرض مساراً إنسانياً يحمل في داخله أملاً خافتاً بغدٍ أفضل.

انطلق المشروع ضمن مهرجان «شربكات» 2024، قبل أن يتطوّر إلى عرض مسرحي متكامل بدعم من استديو أمالغام ومسرح زقاق، وتحت مظلّة برنامج «كواليس زقاق - برنامج الإرشاد المسرحي».

«مشارف – Outskirts»: الأربعاء 29 كانون الثاني (يناير) – الساعة 7:30 مساءً - مسرح «زقاق» (الكرنتينا). للاستعلام: 01/570676

دورين الزين تسبح في «عوالمها»

■ تقدم الفنانة دورين الزين مجموعتها الجديدة ضمن معرضها الفني Waking World في غاليري «أجيال» في الحمرا، مساء الأربعاء 28 كانون الثاني (يناير) الجاري.

يضم المعرض مجموعة من الأعمال التي تتقاطع فيها التجربة الحسية مع الذاكرة الداخلية، ويتحوّل اللون إلى مساحة تأمل في العالم اليقظ والهشّ في آن. في لوحاتها، تنسج الزين عوالم تجريدية شفافة، تتداخل فيها الطبقات

اللونية والإيقاعات العضوية، في محاولة لاستكشاف العلاقة بين الواقع والحلم، وبين الجسد والمحيط، وبين ما يُرى وما يُحسّ. ويأتي المعرض بوصفه رحلة بصرية تفتح أسئلة حول الإدراك والوعي، وتدعو المتلقي إلى إعادة النظر في تفاصيل العالم اليومية من زاوية شعرية جديدة.

Waking World: **الأربعاء 28 كانون الثاني (يناير) - الساعة 5 عصراً - غاليري «أجيال للفنون التشكيلية» (الحمرا). للاستعلام: 01/345213**

أدهم السيّد: «أفيون وحرير»

■ يوقع الباحث أدهم السيّد كتابه الجديد «أفيون وحرير» الصادر عن «دار الفارابي»، يوم الثلاثاء 27 كانون الثاني (يناير) الجاري، في مكتبة «برزخ».

يقدّم السيّد قراءة معمّقة في تاريخ الصين وتحولاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، عبر مقاربة تجمع بين التحليل التاريخي والرؤية المستقبلية، مستكشفاً التداخل بين الماضي والحاضر في تشكيل ملامح القوة الصينية الحديثة. ويأتي «أفيون وحرير» ضمن سلسلة من الدراسات التي تسعى إلى مقاربة التحولات الكبرى في العالم المعاصر، مقدّماً للقارئ العربي مادة معرفية تضيء على تجربة حضارية وسياسية معقّدة، وتفتح الباب أمام قراءة جديدة لمسار الصين بين التاريخ والمستقبل.

توقيع كتاب «أفيون وحرير»: يوم الثلاثاء 27 كانون الثاني (يناير) – الساعة السادسة مساءً - مكتبة «برزخ» (الحمرا). للاستعلام: 76/678856

على بالي

أسعد أبو خليك

نظلمُ زهران ممداني لو حكمْنا بفشل حُكمه في أيّامه الأولى. لكنّ فكرةَ تغيير النظام الأميركي، أو الحزب الديموقراطي، من الداخل فكرة ساذجة. ممداني، كما النواب التقدميّون في مجلس النواب (مثل ألكسندرا أوكاسيو كورتيز) سيضطرّون إلى تقديم الكثير من التنازلات من أجل التقدّم في المسار السياسي ولتحقيق إعادة الانتخاب. إنّها كانت معجزة المعجزات أنّ ممداني استطاع أن يفوز بالرغم من حملة عالميّة ضدّه، وشارك فيها نتانياهو بنفسه، كما ترامب الذي هدَّد بحرمان المدينة من التمويل الفدرالي. كيف يمكن لمسلم تقدّمي مناصر لفلسطين أن يفوز بمنصب عُمدة مدينة تضمّ أكبر جالية يهوديّة خارج إسرائيل؟ وكيف يفوز من دون تخفيض وتيرة دعْمه للحقّ الفلسطيني؟ هذه كانت معضلته. البوادر، بعد تنصيبه، غير مشجّعة حتى الساعة. جرت تظاهرة قبل أيام أمام كنيس تواجه فيها ناشطون معارضون للاستيطان ضدّ صهاينة متعصّبين وبعضهم رفع شعار حركة «كاخ» المُصنّفة بالإرهاب في إسرائيل نفسها (والاجتماع في الكنيس كان من أجل الاستثمار في عقارات في الضفّة التي يعدّها القانون الدولي أرضاً محتلّة، فيما يعدّ أرض فلسطين أرضاً ممنوحة سماويّاً للصهاينة). ردّة فعل ممداني كانت قوية وفوريّة لكنْ غير عفويّة كما تبيّن من رصْد دقيق مِن «نيويورك تايمز» لفريق ممداني. صاح بعض الناشطين العرب بشعارات حماس فوصف ممداني ذلك بغير المسموح في المدينة لأنّ المنظمّة «إرهابيّة». ممداني لم يُدِن إلّا الفريق الموالي لفلسطين بعد أن تدخّلت المنظّمات اليهوديّة مع فريقه. هو عيّن شخصاً (جوش بندرمان) للتواصل المستمرّ مع المنظّمات اليهودية ولتنسيق مواقف العمدة الجديدة. اعترضَت (أي المنظمات الصهيونيّة) عندما كان قد حضّرَ نصّاً يُدين الطرفَين بالتساوي ورفضَت فكرة المساواة بين فريق إرهابي وفريق صهيوني. ممداني صنّف حماس بالإرهاب ورفض تصنيف «كاخ» المصنّفة إسرائيليّاً بالإرهاب. ممداني سيضطرّ للابتعاد عن فلسطين، ومن المؤكّد أنّه لن يحاول أن يأمر الشرطة باعتقال نتانياهو لو هو مرَّ في مدينة نيويورك، وسيمرّ عمّا قريب. الأمل بدفْع الحُكم في أميركا نحو اليسار والتقدميّة والعالم ثالثيّة مشروع أثبت فشله باستمرار.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com